

جامعة غرداية  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي  
ميدان العلوم الاقتصادية تخصص مالية و بنوك

أثر سياسة الإقراض على القروض المصرفية المتعثرة دراسة ميدانية في البنوك

**BNA – CPA – BEA**

غرداية

نوقشت و أجزت علناً بتاريخ : 21/05/2017

إعداد الطالبة : ايو سمية

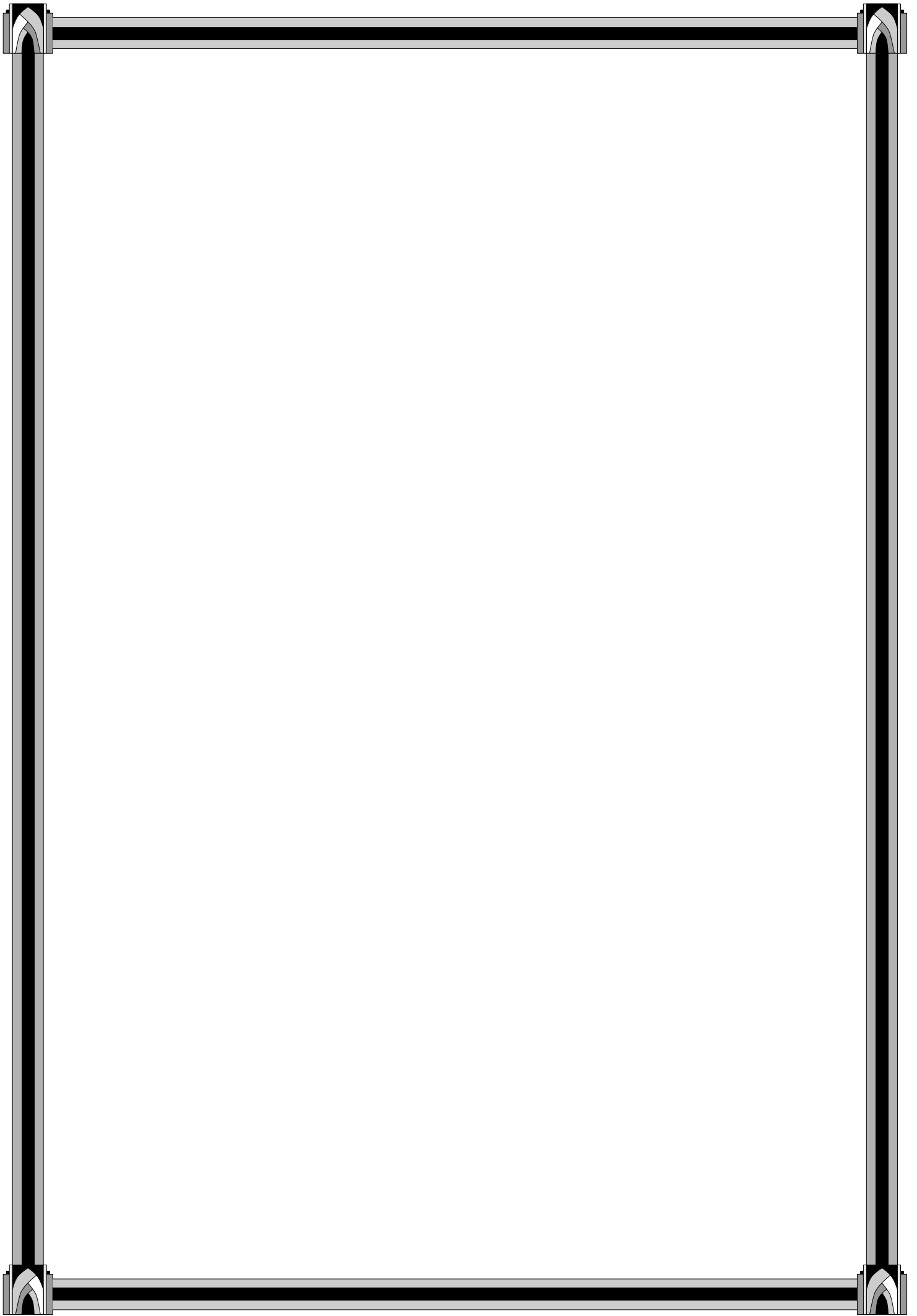
أمام اللجنة المكونة من السادة الآتية أسمائهم:

الدكتور : عمي سعيد حمزة ..... (جامعة غرداية ) رئيسا.

الأستاذ : سايح عبد الله ..... (جامعة غرداية ) مشرفا.

الأستاذ : حنيش فتحي ..... (جامعة غرداية ) مساعدا.

السنة الجامعية : 2016-2017



جامعة غرداية  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي  
ميدان العلوم الاقتصادية تخصص مالية و بنوك

أثر سياسة الإقراض على القروض المصرفية المتعثرة دراسة ميدانية في البنوك

**BNA – CPA – BEA**

غرداية

نوقشت و أجزيت علنا بتاريخ : 21/05/2017

إعداد الطالبة : ايو سمية

أمام اللجنة المكونة من السادة الآتية أسمائهم:

الدكتور : عمي سعيد حمزة ..... ( جامعة غرداية ) رئيسا.

الأستاذ : سايح عبد الله ..... ( جامعة غرداية ) مشرفا.

الأستاذ : حنيش فتحي ..... ( جامعة غرداية ) مساعدا.

السنة الجامعية : 2016-2017

## الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى

فضاء المحبة و بحر العنان، لؤلؤة الدنيا وبهجتها: أمي الغالية حفظها الله.

الذي علمني مبادئ الأخلاق وحسن التربية وقال أن الحياة كفاح ونضال إلى

جوهرة قلبي رمز الاحترام: أوي العزيز أطل الله في عمره.

إلى جدتي الغالية حفظها الله.

إلى سدي الذي لا أحصي فضائله علي: أخي العزيز "محمد عبد العظيم".

إلى الأعمدة التي أظل أرتكز عليها للصمود أخواتي: وهيبة، فاطمة، إيمان

إلى أخوتي أحمد ونور الدين.

إلى الكواكب: مرام، عماد، حفزان، ربيع وهديل.

إلى أخواتي التي لم تلد من أمي: "سعاد، شميناز، هناء، رابعة، عائشة

إيمان، مروة"

إلى صديقي وأخي الغالي الأخضر علي، إلى كل عائلة أيبو كبير وصغير.

إلى من وجدت معهم أسمى معاني الأخوة والصداقة وعشت معهم أجمل الأيام

إلى كل الصديقات والأصدقاء.

إلى كل الزملاء دفعة سنة الثانية ماستر مالية وبنوك 2017/2016.

إلى كل أساتذتي، من علموني أن العلم سلاح والأخلاق خيرته. إلى من نسيهم

قلبي ولم تنساهم ذاكرتي.

" سميّة "

## شكر وتقدير

يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، نشكر الله ونحمده على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل راجين منه أن يتقبله ويدخره لنا يوم نلقاه. لا يسعني في نهاية هذا العمل إلا أن أتقدم بجزيل الشكر إلى :

الأستاذ "سايح عبد الله" لقبوله الإشراف على هذا العمل المتواضع والذي لم يبخل علي بمساعدته وتوجيهاته القيمة وشكر خاص الأستاذ خديش يوسف الذي لم يبخل علينا أيضا بمساعداته.

كل أعضاء لجنة المناقشة الذين سأل شرف مناقشتهم لهذه المذكرة، على مجمل نياتهم وتوجيهاتهم

كل الزملاء والزميلات الذين ساهموا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

"سميعة"

## الملخص:

حاولنا في هذه الدراسة التعرف على أثر سياسة الإقراض على القروض المصرفية المتعثرة ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات المتعلقة بسياسة الإقراض وذلك للتأكد من سلامة السياسة المتبعة بالبنوك بالإضافة إلى محاولة معرفة توفر أسباب التعثر بالبنوك التي بدورها قد تؤدي إلى تعثر القروض المصرفية حيث حاولنا التأكد من أن البنك يتبع الإجراءات اللازمة التي تساهم في التقليل من القروض المتعثرة أو انه يتبع الإجراءات التصحيحية لذلك.

وقد أجريت الدراسة في البنك الوطني الجزائري BNA و بنك الجزائر الخارجي BEA بالإضافة إلى القرض الشعبي الوطني CPA فروع غرداية على عينة عشوائية من الموظفين، وقد تم الاعتماد في التحليل على المعالجات الإحصائية باستخدام برنامج SPSS .

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

أن سياسة الإقراض بالبنوك الثلاثة CPA، BNA، BEA سليمة نوعا ما حيث أنها تساهم في التقليل من نسبة القروض المتعثرة من خلال الإجراءات التي تصحب قرار منح القرض إلا أن سياسة الإقراض لا تكفي للحد من هذه الظاهرة وذلك كون العميل يعتبر المتسبب الرئيسي في ذلك، كما يمكن للبنك أن يتدارك خطر القرض المتعثر من خلال القيام بالمعالجة المصرفية للدين قبل اللجوء للإجراءات القانونية كونها الحل الأخير لهذا المشكل.

**الكلمات المفتاحية :** سياسة الإقراض، قروض المتعثرة، معالجة مصرفية، مؤشرات التعثر.

## **Abstract:**

In this study, we tried to identify the impact of the lending policy on bank loans ,in order to acheive the objectives of the study ,the quetionnaire was used as a tool for gathering data related to the lending policy to ensure that the policy in the bank is sound, in turn it could lead to the results of bank loans defaulting as we tried to make sure that the bank follows the necessary procedures that contribute to the reduction of non performing loans or that it follows corrective measures.

The stusy was conducted in the National Bank of Algeria and the External Bank of Algeria in addition to the National Popular Loan ghardaia branches on a random sample of employees, in the analysis, it has been relied on statistical treatments using the Spss program.

The study concluded with a number of results :

The lending policy of the three banks is fairly sound, as it contributes to reducing the rate of non-performing loans through the procedures accompanying the decision to grant the loan , but the lending policy is not enough to reduce this phenomenon , because the client is considred the main culprit the loan risk is remdiended by performing debt banking before resorting to legal procedures as the final solution to this problem.

Key words :

Lending policy- non performing loans - banking processing – default indicators

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
I.	الإهداء
II.	شكر وتقدير
III.	الملخص
IV.	قائمة المحتويات
V.	قائمة الجداول
VI.	قائمة الأشكال
VII.	قائمة الاختصارات والرموز
VIII.	قائمة الملاحق
أ - د	مقدمة
<b>39-6</b>	<b>الفصل الأول : الإطار النظري لسياسة الإقراض والقروض المتعثرة .</b>
7	المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول سياسة الإقراض وتعثر القروض .
34	المبحث الثاني : الدراسات السابقة
<b>70-40</b>	<b>الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لسياسة الإقراض والقروض المتعثرة</b>
42	المبحث الأول : لمحة عامة حول المؤسسة ومنهجية الدراسة
52	المبحث الثاني: معالجة البيانات مناقشة النتائج واختبار الفرضيات
72	الخاتمة
75	قائمة المصادر والمراجع
	الملاحق
	الفهرس



قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
48	نتائج اختبار صدق وثبات الاستبانة.	(1-2)
48	إجراءات توزيع الاستبيان.	(2-2)
49	توزيع العينة حسب متغير الفئة الوظيفية.	(3-2)
50	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.	(4-2)
51	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية.	(5-2)
53	درجة أهمية عبارات الاستبيان لدى أفراد العينة في المحورين الأول والثالث.	(6-2)
53	درجة أهمية عبارات الاستبيان لدى أفراد العينة في المحور الثاني.	(7-2)
54	مقياس التحليل في المحور الأول الثالث.	(8-2)
54	مقياس التحليل في المحور الثاني.	(9-2)
55	اتجاه إجابات العينة للمحور الأول.	(10-2)
59	المتوسط الكلي لإجابات العينة في المحور الأول.	(11-2)
60	يوضح اتجاه إجابات العينة للمحور الثاني.	(12-2)
62	المتوسط الكلي لإجابات العينة على عبارات المحور الثاني.	(13-2)
63	يوضح المتسبب الرئيسي في عملية تعثر القروض.	(14-2)
64	اتجاه إجابات العينة للمحور الثالث.	(15-2)
67	المتوسط الكلي لإجابات العينة في المحور الثالث.	(16-2)
68	الارتباط بين المتغيرات.	(17-2)
69	sig لاختبار Anova و Levene	(18-2)

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	نموذج الدراسة	د
(1-2)	تمثيل عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	49
(2-2)	تمثيل عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	50
(3-2)	تمثيل عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	51

قائمة الرموز والاختصارات

الاختصار/الرمز	الدلالة باللغة العربية	الدلالة باللغة الأجنبية
5C's	معايير منح الائتمان	Character-Capacity-Capital-Collateral-Conditions.
5p's	معايير منح الائتمان	People-Purpose-Payment-Protection-Perspective
PRISM	معايير منح الائتمان	Perspective-Repayment-Intention-Safeguards-Management
CPA	القرض الشعبي الجزائري	Crédit Populaire d'Algérie
BNA	البنك الوطني الجزائري	Banque Nationale d'Algérie
BEA	البنك الخارجي الجزائري	Banque Extérieure d'Algérie
SPSS	برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية	Statistical Package For Social Sciences

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	اسم الملحق	رقم الملحق
	استبيان الدراسة	الملحق رقم 01
	نتائج spss	الملحق رقم 02

# مقدمة



## توطئة:

تلعب البنوك التجارية الجزائرية دورا مهما في تغطية الاحتياجات المالية للمجتمع الجزائري في جميع القطاعات من خلال قيامها بعمليات الإقراض بشتى أنواعها، حيث أن هذه العملية تمثل البند الأكبر من أصول البنك ، كونها الخدمة الرئيسية التي يقدمها لعملائه، فهي بذلك قد تمثل المصدر الرئيسي لربحية البنك.

ويعتبر النشاط الائتماني النشاط الأكثر تعقيدا والأكثر حساسية لما يصحبه من مخاطر عديدة والتي ينتج عنها مشاكل في سداد هذا الائتمان وعدم قدرة المدينين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك وفشلهم في إدارة أموالهم الذي قد يؤدي بدوره إلى تعثر القرض وعدم سداده ، فقد تصاعدت في الآونة الأخيرة نسبة القروض المتعثرة وذلك كون البنوك تعمل في ظروف محفوفة بالمخاطر تهدد استمراريتها وتزيد من احتمالات تعثرها لذلك وجب عليها إعطاء أهمية بالغة لسياسة الإقراض التي قد تساهم في حل هذا المشكل أو التقليل من نسبته .

فارتفاع الديون المتعثرة بالبنك ينبى لعدم وجود سياسة إقراض سليمة توجه عمليات الإقراض و تساعد في اتخاذ القرار السليم لمنح القرض، فقصور الدراسات الائتمانية وتجاهل المعايير والأسس الفنية لمنح القرض سبب في تزايد نسبة القروض المتعثرة، لذلك فإن كل بنك يحاول إتباع سياسة إقراض خاصة به تتلاءم مع أهدافه وتضمن تنفيذ جميع العمليات الائتمانية المختلفة على أسس موحدة ومتجانسة، بما في ذلك النواحي الإجرائية، والنماذج المستخدمة والمستندات المطلوبة ... الخ، مع بذل العناية اللازمة لتوثيق كافة المستندات المتعلقة بعمليات منح الائتمان .

إشكالية الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أن القروض البنكية المتعثرة قد تخلق مشاكل قد تهدد استمرار المؤسسات البنكية من خلال زعزعة الثقة لدى المودعين بالإضافة إلى عدم نمو رأس مال البنوك التجارية نتيجة لتعثر سداد التمويل البنكي الأمر الذي يجعلها غير قادرة على تمويل المشروعات الاقتصادية المختلفة، فهنا يكمن الدور الرئيسي لسياسة الإقراض في إيجاد حل لمشكلة تعثر القروض المصرفية وللتأكد من إتباع سياسة إقراض سليمة بالبنوك BNA ، BEA و CPA فروع غرداية، ارتأينا تنفيذ الدراسة الميدانية والتعرف على العلاقة بين المتغيرين إن وجدت، حيث تم صياغة السؤال الرئيسي للدراسة كالتالي:

إلى أي حد تساهم سياسة الإقراض في التقليل من القروض البنكية المتعثرة؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

### الأسئلة الفرعية:

- هل توجد بالبنوك محل الدراسة سياسة سليمة للإقراض؟
- هل يعتبر البنك سبب في تعثر القروض المصرفية؟
- هل تطبق البنوك محل الدراسة إجراءات للحد ومعالجة القروض المتعثرة؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة الإقراض وتعثر القروض؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمتغيرات الوظيفية؟

### الفرضيات:

- عدم وجود سياسة إقراض سليمة بالبنك والتي تعتبر سبب في تعثر القروض المصرفية.
- تعتبر البنوك محل الدراسة سببا رئيسي في تعثر القروض من خلال قصور الدراسات الائتمانية.
- تعتمد البنوك محل الدراسة على إجراءات تساهم في الحد ومعالجة القروض المتعثرة.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة الإقراض وتعثر القروض عند مستوى معنوية 0.05.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمتغيرات الوظيفية.

مبررات اختيار الموضوع: يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نوجزها في ما يلي:

- الاهتمام والميل الشخصي للموضوع .
- التعرف على معايير منح الائتمان قصد تفادي تعثر القروض البنكية.
- تزايد المؤسسات المتعثرة في الآونة الأخيرة.
- تخصص الدراسة سبب في اختيارنا للموضوع .

صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المعلومات والقوائم المالية أو الوثائق الاستدلالية بحجة السر المهني.
- ضيق الوقت وعدم القدرة على الإلمام بجميع جوانب الموضوع.
- تماطل موظفي البنك الإجابة على أسئلة الاستبيان رغم الزيارات المتكررة.

أهمية الدراسة: يستند البحث أهميته من خلال المكانة التي يحظى بها موضوع سياسة الإقراض لتأثيرها على حجم القروض المتعثرة في البنوك، التي بدورها تؤثر على القاعدة البنكية التي هي المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، ولازدياد نسبة هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة ارتأينا معرفة أهم الأسباب المؤدية لها وسبل علاجها.

أهداف الدراسة:

- التعرف على أسباب تعثر القروض البنكية.
- الكشف عن حقيقة الوضع الائتماني بالبنوك الجزائرية.
- التعرف على الدور الأساسي الذي تلعبه سياسة الإقراض في التقليل من تعثر القروض
- معرفة جوانب ومؤشرات تعثر القروض البنكية.

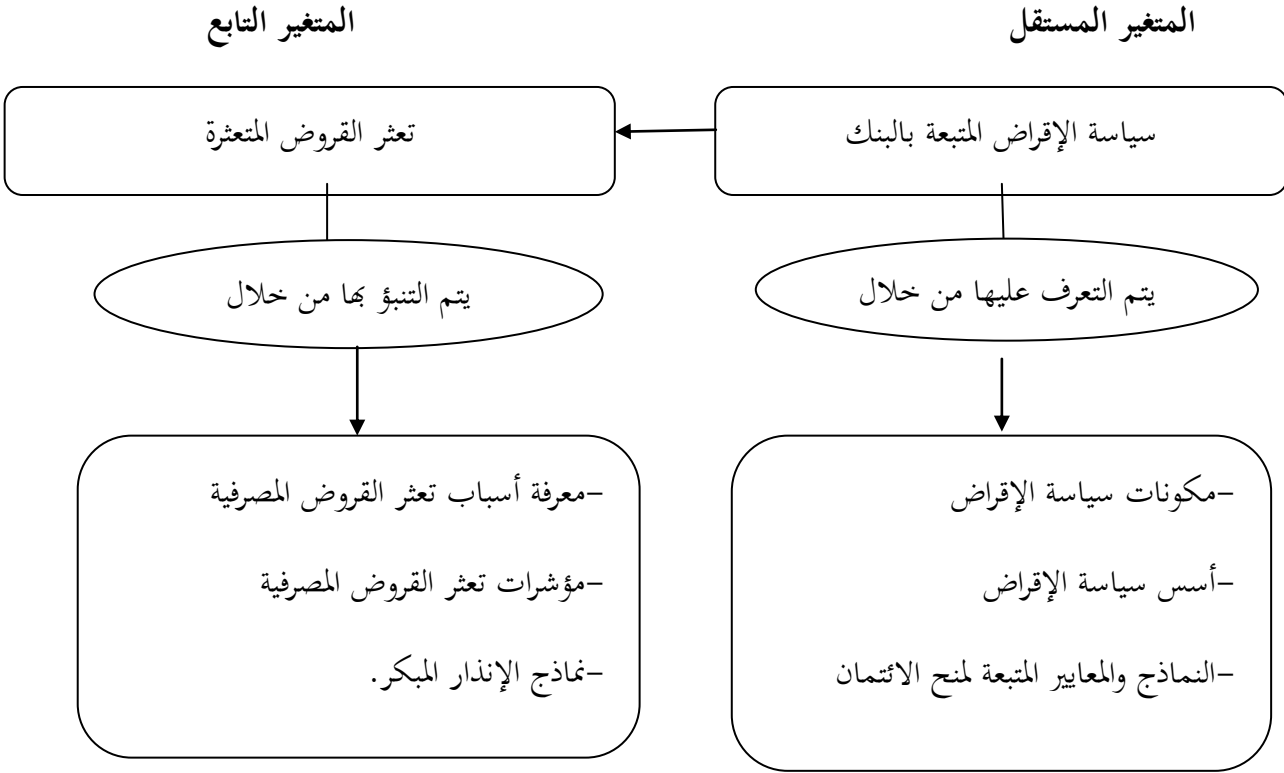
الحدود الزمنية والمكانية:

تناولنا في دراستنا هذه القطاع البنكي الجزائري حيث تمثلت عينة الدراسة في ثلاثة بنوك بولاية غرداية BNA، BEA، CPA، من شهر جانفي إلى ماي 2017.

منهج البحث والأدوات المستخدمة: تم إتباع المنهج الوصفي من خلال الاستعانة بالرسائل والكتب والمراجع والمجلات والدراسات السابقة في الجانب النظري حيث اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي في الجانب التطبيقي الذي يمكننا من الإسقاط النظري على الواقع مختارين بنك BEA، BNA، CPA كمجال لتطبيق الدراسة، للتعرف على دور سياسة الإقراض في التقليل من نسبة القروض المتعثرة، حيث تم الاعتماد على استمارة الاستبيان والبرنامج الإحصائي spss للتوصل للعلاقة الموجودة بين متغيري الدراسة .



نموذج الدراسة: من خلال الإشكالية المطروحة تم عرض العلاقة بين المتغيرات في التصور التالي:



المصدر: من إعداد الطالبة

### هيكل الدراسة :

للإجابة على الإشكالية الرئيسية واختبار الفرضيات تم تقسيم الموضوع إلى فصلين بعد عرضنا المقدمة العامة وهي كالتالي :

الفصل الأول تعلق بالإطار النظري والدراسات السابقة لمتغيرات الدراسة، وتضمن مبحثين المبحث الأول تناولنا فيه مفاهيم أساسية حول سياسة الإقراض والقروض المتعثرة ، ثم تطرقنا للدراسات السابقة في المبحث الثاني . أما الفصل الثاني تناولنا فيه الدراسة الميدانية ويشتمل على مبحثين، الأول تناولنا فيه الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة، أما الثاني تناولنا فيه تحليل ومناقشة نتائج الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري لسياسة

الإقراض و القروض

المتعثة

تمهيد:

تتعرض البنوك في نشاطاتها لمخاطر متعددة ومتنوعة تؤثر عليها ومن بين أهم هذه المخاطر القروض البنكية المتعثرة والتي تعتبر من قضايا الساعة التي تشغل البنوك في محاولة إيجاد الحلول المناسبة لها ، نظرا لأنها تؤدي إلى تجميد جزء مهم من أموالها بالإضافة لأنها تؤدي إلى خسائر عديدة للبنك وتشمل هذه الخسائر قيمة هذه القروض مضافا إليها تكاليف تحصيل وإدارة ومتابعة هذه القروض المتعثرة ، لذلك وجب على البنك إتباع سياسة ائتمانية دقيقة وسليمة تقضي بان تكون هذه القروض قابلة للتحصيل.

حيث سيتم من خلال هذا الفصل التعرف على المفاهيم المختلفة المتعلقة بسياسة الإقراض والتعثر المالي .

ولالإلمام بالموضوع بشكل واضح ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

✓ المبحث الأول : الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

✓ المبحث الثاني : مراجعة الدراسات السابقة

## المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سياسة الإقراض وتعثر القروض

يعتبر الائتمان البنكي أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار كثيرة بالاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه فالتسهيلات الائتمانية تتضمن درجة عالية من المخاطر وتزداد تلك المخاطر كلما ازداد نشاط البنك أو اندفاع البنك في التوسع في عملية الإقراض وبشكل غير مدروس بهدف زيادة حصته في السوق وتحقيق المزيد من الأرباح دون الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المتوقعة التي قد تنشأ نتيجة عدم قيام البنك بدراسة دقيقة لوضع المقترض والتأكد من قدرته على سداد الدين وفوائده، حيث ينبغي على البنوك أن تبذل عنايتها وحرصها الشديد بهدف التقليل من تلك المخاطر والسيطرة عليها قدر الإمكان عن طريق انتهاز سياسة ائتمانية سليمة تستهدف سلامة الدراسات الائتمانية .

## المطلب الأول: مفاهيم عامة حول سياسة الإقراض

تتضمن السياسة الائتمانية للبنوك جملة من الأسس والضوابط التي تتطلبها عمليات منح القروض والتسهيلات للأفراد والأنشطة الاقتصادية والإنتاجية المختلفة والتي تمكن البنك من تحديد مصادر تسديد هذه التسهيلات ومعرفة قدرته على تحمل الخسائر التي قد تنتج عن عدم سداد تلك التسهيلات.

الفرع الأول: ماهية الائتمان البنكي (مفهومه - أنواعه - أهميته).

## 1- مفهوم الائتمان البنكي:

عرف الكتاب الاقتصاديون الائتمان بتعاريف متعددة يختلف مضمونها وفقا لوجهة نظر الدارس.

**تعريف 1:** معنى الائتمان باللغة الإنجليزية credit نجد انه ناشئ من عبارة cardo في اللاتينية ،وهي تركيب للاصطلاحين :

✓ Card ويعني باللغة السنسكريتية ثقة .

✓ Do وتعني باللغة اللاتينية أضع.<sup>1</sup>

وعليه فالمصطلح معناه أضع الثقة.

**تعريف 2:** و تعرف القروض البنكية على أنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها ، والعمولات

<sup>1</sup> - سوزان سمير ذيب ومحمود إبراهيم نور وآخرون، إدارة الائتمان، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن- عمان، 2012، ص 11.

المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر.<sup>1</sup>

إذن نستنتج من التعريفات السابقة أن الائتمان المصرفي يمثل الثقة التي يوليها البنك التجاري لشخص ما، حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود لاستخدامه في غرض محدد ومعلوم للبنك، وفي الحدود والشروط، وبالضمانات المتفق عليها خلال مدة سريانه، أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف.

## 2-أنواع الائتمان البنكي:

تعدد صور الائتمان وأنواعه وفق معايير عديدة، وفيما يلي نتناول وبشكل موجز مختلف هذه الصور.

### من حيث المدة ينقسم إلى:<sup>2</sup>

- ✓ ائتمان بنكي قصير الأجل : يتمثل في القروض التي لا يتجاوز تواريخ استحقاقها سنة واحدة وتكون على شكل تسهيلات الجاري مدين ، والقروض الموسمية.
- ✓ ائتمان بنكي طويل الأجل : يتمثل في القروض التي تزيد آجالها عن سنة ، مثل القروض البنكية الكبيرة وتمويل شراء المعدات.

### من حيث الغرض: تصنف إلى ما يلي:<sup>1</sup>

- ✓ قروض تجارية: هدفها تمويل جميع أوجه النشاط التجاري.
- ✓ قروض صناعية: هدفها تمويل مختلف الأنشطة الصناعية (إنتاج، استهلاك، تجهيز...الخ).
- ✓ قروض زراعية: هدفها تمويل الأنشطة الفلاحية وما يرتبط بها.
- ✓ قروض عقارية: هدفها تمويل الأنشطة التي لها علاقة بالعقارات من مباني وأراضي وإقامة المنشآت الكبرى.
- ✓ قروض شخصية: مقدمة للأشخاص لسد النقص في احتياجاتهم المختلفة وتلك المقدمة لأصحاب الحرف البسيطة.

<sup>1</sup> - حابس إيمان، دور التحليل المالي في منح القروض دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011، ص 3.

<sup>2</sup> - خالد محمود الكحلوت، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية - غزة، 2005، ص 67.

من حيث طبيعته:<sup>1</sup>

ينقسم إلى ائتمان مباشر وائتمان غير مباشر.

✓ الائتمان المباشر: هو الذي يمنحه المصرف التجاري لعملائه بصورة مباشرة، ويشمل: القروض والسلفيات، والجاري مدين، والكمبيالات المخصومة.

✓ والائتمان غير المباشر: هو الذي يمنحه البنك التجاري لعملائه بصورة غير مباشرة، ويشمل: خطابات الضمان، وبطاقات الائتمان، والاعتمادات المستندية.

الفرع الثاني: مفهوم السياسة الإقراضية أسسها وأهدافها.

لكل بنك سياسته الخاصة المتعلقة بالإقراض، حيث يتم إقرار هذه السياسة واعتمادها من قبل الإدارة العليا بالبنك والمتمثلة في مجلس إدارة البنك، إن سياسة الإقراض يجب أن تكون مرنة وغير جامدة بحيث تبحث في العموميات ولا تدخل في التفاصيل المقيدة للحركة والعمل.

### 1- مفهوم سياسة الإقراض:

**تعريف 1:** هي تلك السياسة التي ترسمها الإدارة العليا بالبنك وتتقرر فيها مجالات استخدام الأموال وأهم قواعد منح الائتمان بغرض التأكد من سلامة القروض التي يمنحها البنك وضمان تحقيقه عوائد مرضية، وتنمية أنشطته مع توفير الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في مختلف مراحلها.<sup>2</sup>

**تعريف 2:** هي عبارة عن إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة بما يحقق عدة أغراض كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ، وتوفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا ووفقا للموقف، طالما انه داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - صديق توفيق نصار، دراسة تحليلية مقارنة في المصارف الإسلامية والتجارية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، 2005، ص34.

<sup>2</sup> - زغاشو فاطمة الزهراء، إشكالية القروض المتعثرة دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 02، 2014 ص9.

<sup>3</sup> - عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف- السياسات المصرفية- تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية الإسلامية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007-2008، ص 129 .

**تعريف 3:** تعرف أيضا على أنها سياسة ترسمها الإدارة العليا للبنك، تحدد من خلالها كيفية توجيه القروض، وكذا الشروط الواجب مراعاتها عند منحها، وذلك بعلم كل المستويات والمسؤولين عن نشاط الإقراض في البنك<sup>1</sup>.

و من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن سياسة الإقراض هي إطار عام يضم مزيج متكامل من الشروط و المعايير التي تساعد في عملية اتخاذ القرار الائتماني وذلك بهدف الوفاء بالحاجيات الائتمانية بالمنطقة التي يعمل فيها وذلك بأقصى سرعة باستخدام الموارد المتاحة له سواء كانت موارده الخاصة فقط أو تدفقات من فروع أخرى.

## 2-أسس سياسة الإقراض:

هناك ثلاث أسس ينبغي على إدارة البنك مراعاتها عند إقرار السياسة الائتمانية. وهذه الأسس هي:<sup>2</sup>

✓ **الربحية:** تسعى إدارة البنك دائما إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب البنك إذ أن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي تحققها، فإذا حققت الإدارة أرباحا أكثر فهذا يعني أنها أكفأ من غيرها، حيث أن تحقيق الربح بالنسبة للبنك يعني ارتفاع إيراداته عن تكاليفه، بالإضافة إلى أن البنك ليست له الحرية المطلقة في التصرف بأرباحه ، إذ أن عليه قبل كل شيء أن يقتطع نسبة من صافي الأرباح في كل عام لحساب الاحتياطي الإجباري ، ويستمر البنك في هذا الاقتطاع حتى يصبح مجموع الاحتياطي الإجباري مساويا لحجم رأس المال .

✓ **السيولة:** تعني قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين ومقابلة طلبات الائتمان، حيث أن سيولة البنك تعتمد على عدة عوامل أهمها:

- مدى ثبات الودائع: فكلما كانت نسبة الودائع لأجل إلى إجمالي الودائع أكبر، كلما شعرت إدارة البنك بالاطمئنان بدرجة أكبر .

- قصر مدة التسهيلات الممنوحة: فكلما قصرت مدة التسهيلات التي يمنحها البنك، كلما شعرت إدارة البنك بالاطمئنان أكثر. فالقروض طويلة الأجل لمدة خمسة عشر عاما قد لا توحى بالاطمئنان لدى إدارة البنك، وذلك لان كثيرا من الظروف الاقتصادية قد تتغير أثناء هذه الفترة الطويلة.

✓ **الأمان:** يأتي عنصر الأمان من مدى ثقة إدارة البنك بان التسهيلات البنكية التي يمنحها لعملائه سوف يتم تسديدها في الوقت المحدد. ويستدعي التوصل إلى قرار بشأن مدى توافر الأمان للقرض من خلال دراسة أهلية المقترض للتعاقد على

<sup>1</sup> - بوعبدلي أحلام، سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2015، ص75.

<sup>2</sup> - عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ احمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، 1999، ص198.

الإقراض، سمعته التجارية، كفاءة الفنية والإدارية، المركز المالي للمنشأة ومدى توازنه، حجم ومدة القرض والظروف الخاصة بنشاط العميل...

- فلابد من الأخذ بعين الاعتبار أن مصدر تسديد القرض سيكون من دخل الشركة حيث أن هذا الدخل قد يتأثر بالظروف الاقتصادية والمنافسة والتغيرات التكنولوجية وغير ذلك من العوامل، وبالتالي تصبح الضمانات مطلبا ملحا لاستكمال عناصر الثقة المفروض توفرها أصلا، فتشكل بذلك عنصر حماية وأمان للبنك فإذا عجز المقرض عن السداد لأي سبب من الأسباب، يلجأ البنك إلى تلك الضمانات التكميلية ليبيعها ويستوفي حقه.

### 3-أهداف سياسة الإقراض:

تهدف سياسة الإقراض إلى تحقيق أغراض معينة نذكر منها ما يلي<sup>1</sup>:

- ✓ تحديد الخطوط العريضة التي تحكم النشاط الائتماني للبنك.
- ✓ ضمان المعالجة الموحدة و الموضوعية للمواقف و الحالات المماثلة.
- ✓ ترشيد القرار الائتماني و منع التضارب في القرارات المتخذة داخل البنك.
- ✓ تنمية نشاط البنك و تعزيز مركزه الاستراتيجي و التنافسي في السوق المالي و البنكي.
- ✓ المحافظة على سلامة التوظيف و حسن استخدام الموارد المالية المتاحة للبنك.
- ✓ كفاية الرقابة المستمرة على عمليات الإقراض في مراحلها المختلفة

ويفضل أن تكون سياسة الإقراض مكتوبة من اجل ضمان المعالجة الموحدة لكافة الأمور المتعلقة بالإقراض ، ومن اجل إعطاء الثقة للعاملين بما يمكنهم من معالجة الأمور دون أي خوف من وقوعهم في الخطأ .

### الفرع الثالث: مكونات سياسة الإقراض

لا توجد سياسة نمطية تطبق بالبنوك التجارية، ولكن تختلف سياسة الإقراض من بنك إلى آخر وفقا لأهدافه ، ومجال تخصصه ، وهيكله التنظيمي ، وحجم رأس ماله بحيث تضم العديد من النقاط والمجالات التي تغطيها السياسة وهي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - قويدر ابتسام، دور التحليل الائتماني في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية وكالة قسنطينية (BEA) ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2014، ص22.

<sup>2</sup> - هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2012، ص3، ص19.



1- **تحديد حجم الأموال الممكن إقراضها:** تنص سياسات الإقراض على أن لا تزيد القيمة الكلية للقروض عن نسبة معينة من الموارد المتاحة، التي تتمثل أساسا في الودائع والقروض ورأس المال وهي بهذا الشكل تعد سياسة مرنة يرتفع وينخفض في ظلها حجم الاستثمار في القروض، وفقا للارتفاع أو الانخفاض في حجم تلك الموارد وتتوقف النسبة المقررة على مدى الاستقرار الذي تتصف به ودائع البنك، ففي فترات الرواج ينبغي عليهم تحقيق هذه النسبة دون حدوث تجاوز يكون من شأنه أن يضعف مركز البنك من حيث السيولة، وفي فترات الكساد يتوقع انخفاض النسبة الفعلية للإقراض عن النسبة المقررة.<sup>1</sup>

2- **تحديد الضمانات المقبولة من طرف البنك:** يقوم البنك بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها، والتي تتوقف على الظروف المحيطة، وعادة ما تختلف من وقت لآخر وفقا لمدى قبولها في السوق، كما يحدد البنك أيضا هامش الضمان بالنسبة للأصول المقدمة لمنح الائتمان، إذ أن البنك غالبا ما يحدد شروط معينة بالنسبة للضمان .

3- **مستويات اتخاذ القرار:** توضح سياسة الإقراض السلطة الممنوحة لكافة المستويات الإدارية المسؤولة عن اتخاذ قرار الموافقة على منح القرض أو عدم الموافقة عليه، وينبغي تحديد هذه المستويات بما يكفل عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث كافة القروض، إذ أن هناك بعض القروض الروتينية أو التي لا تزيد قيمتها عن حد معين، يمكن أن يتخذ قرار بشأنها على مستوى مدير الفرع أو مدير دائرة القروض، وبعض القروض قد تحال إلى لجنة مشكلة لهذا الغرض للبحث واتخاذ القرار بشأنها حيث توضع حدود دنيا وعليا لحجم القروض في هذا الخصوص، وهناك أيضا بعض القروض التي يكون حجمها كبيرا جدا بحيث يتطلب اتخاذ القرار على مستوى مجلس الإدارة.<sup>2</sup>

4- **تحديد تشكيلة القروض:** بناء على التقسيمات التي مررنا بها يمكن تحديد أنواع القروض التي يمكن للبنك منحها، كما تمثل أنواع القروض الأسس المهمة التي يجب أن تعمل في ظلها إدارة الائتمان، ويتم انتقاء نوع الائتمان الذي يتسم بجودة عالية من خلال المقارنة بين العائد المتوقع من كل نوع ودرجة المخاطر التي تتعرض لها، وهناك أنواع من القروض تتسم بمخاطرة عالية وعائد مرتفع، وهناك قروض تتضمن عائد منخفض بدرجة مخاطرة منخفضة وعليه فإن إدارة الائتمان ملزمة بإجراء تنويع في محفظة الائتمان لكي تحقق أكبر توزيع للمخاطر التي تتعرض لها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - منير إبراهيم هندي، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، منشأة المعارف، الإسكندرية- مصر، 2002، ص100.

<sup>2</sup> - عبد المعطي رضا ارشيد و محفوظ احمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 209.

<sup>3</sup> - حمزة محمود الزبيدي، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص63.

5- الحد الأقصى لإقراض العميل الواحد: تضع بعض البنوك الحدود القصوى لحجم الائتمان الذي تقدمه إلى العميل الواحد، بغض النظر إن كان هذا العميل فرداً أم مؤسسة أم شركة خاصة أم شركة مساهمة عامة، إن الهدف من وضع هذه الحدود هو تقليل المخاطرة من تركيز الإقراض على عميل واحد وما يصاحب ذلك من مخاطرة كبيرة. وقد يكون الحد الأقصى معبر عنه كنسبة محددة من رأس مال البنك أو احتياطياته أو قد تكون نسبة محددة من رأس مال العميل نفسه .

6- مجالات الإقراض غير المسموح بتمويلها: قد تتضمن سياسات الإقراض لدى بعض البنوك المجالات غير المسموح بتمويلها بغض النظر عن ماهية هذه المجالات، والحكمة الأساسية من وراء هذا المنع هو التقليل من المخاطر التي تصاحب تمويل هذه المجالات أو قد تكون مبررات هذا المنع راجعة إلى أسباب دينية أو أخلاقية . فقد تقرر إدارة البنك منع الإقراض في مجالات يحتمل تعرضها إلى أزمات أو في مجال تجارة المشروبات الروحية أو صناعة الأسلحة والسجائر.<sup>1</sup>

7- تحديد مستندات القرض: قد تحدد سياسة الإقراض في البنك المستندات الواجب تقديمها من قبل العميل عند طلب القرض وهذه المستندات وإن كانت تختلف قليلاً بين بنك وآخر، وفي نفس الوقت بين وقت وآخر، إلا أنه يمكن إجمالاً إيجاز أهمها فيما يلي:

✓ طلب الحصول على قرض معبأ من قبل العميل وموقع منه.

✓ بيان مصادر الدخل بالنسبة للفرد أو القوائم المالية لعدد من السنوات بالنسبة للمؤسسات والشركات.

✓ بيان القروض السابقة التي منحت للعميل.

✓ مستندات ملكية الضمانات المقدمة من العميل .

✓ وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمانات من العميل.

8- متابعة القروض: ينبغي أن تشمل سياسة الإقراض تصميم نظام كامل للرقابة الصارمة على القروض، وذلك من خلال إتباع وسائل الرقابة بأنواعها المختلفة، بهدف اكتشاف مشاكل تحصيل القروض مع العملاء . فلا بد من ضرورة متابعة القروض التي تم تقديمها ، لاكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد بما يسمح باتخاذ الإجراءات الملائمة في

الوقت المناسب

<sup>1</sup> - عبد المعطي رضا ارشيد و محفوظ احمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 210.

وقد تتمثل المشكلات في انخفاض القيمة السوقية للأصول المرهونة، أو عدم قدرة العميل على سداد القرض في المواعيد المحددة أو على الإطلاق.<sup>1</sup>

#### الفرع الرابع: شروط ومعايير منح الائتمان البنكي

تقوم عملية دراسة عناصر منح الائتمان على تقييم قدرة المقترض على تسديد أصل القرض وفوائده إلى البنك في المواعيد المحددة حسب الاتفاق، ويعتبر تقييم هذه القدرات من أهم الخطوات التي ينبغي أن يتبعها مسؤول الائتمان لأنها الأساس الذي يعتمد عليه في تقييم القدرة على السداد، وهناك عدة شروط ومعايير ائتمانية نذكر منها ما يلي:

#### 1- شروط منح الائتمان: تتضمن شروط منح الائتمان الضوابط الآتية<sup>2</sup>:

- ✓ دراسة الكفاية المالية للزبون.
- ✓ النشاط الاقتصادي الذي يعمل به الزبون.
- ✓ الغرض من طلب الائتمان.
- ✓ توثيق الائتمان بالضمان المناسب لمبلغ الائتمان.
- ✓ الوضع المالي للزبون المقترض.

#### 2- نماذج ومعايير منح الائتمان:

✓ نموذج المعايير الائتمانية 5C's: اصطلح على تسميتها بهذا الاسم لأن العناصر الخمسة التي تحتويها تبدأ بالحرف C باللغة الإنجليزية<sup>3</sup>:

- الشخصية character: والمقصود بها أخلاقياته ومدى التزامه بالعقود ومدى تحليه بالصدق والأمانة والوفاء بالوعود وهذا يدل على مسموعاته الائتمانية ومن ثم، يعبر عن مدى رغبته في السداد.

<sup>1</sup> - عبد المعطي رضا ارشيد و محفوظ احمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 211-212.

<sup>2</sup> - إبراهيم محمد علي الجزراوي ونادية شاكر النعيمي، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة (نظرية - تطبيقية) في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، 2010، ص 6.

<sup>3</sup> - محمد عبادي، تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان دراسة تحليلية للفترة (1989-2009)، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريش، العدد 39، سبتمبر 2014، ص 5.

-المقدرة capacity: والمقصود بها مدى طاقاته الفكرية والمعرفية والإدارية والمهنية ومن ثم، مدى قدرة العميل على إدارة المشروع المطلوب تمويله بنجاح، فكلما كانت قدراته وإمكاناته المهنية والفكرية والمهنية أفضل كانت مخاطر منح الائتمان أقل مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

-رأس المال capital: لرأس المال دور أساسي في حماية الدائنين من تعرضهم لخسائر جسيمة، فهو يعتبر العنصر الواقي من وصول الخسائر إلى حقوق الدائنين، فكلما كبر حجم رأس المال قلت احتمالات أن تصل الخسائر إلى حقوق الدائنين، وخلال دراسة هذا العنصر ينبغي التركيز على تحليل نسب المديونية وتحليل الأموال الذاتية والأموال المقترضة .

-الضمانات collateral : والمقصود بالضمانات التي يمكن أن يقدمها لقاء الائتمان، فكلما كانت هذه الضمانات ذات قيمة ومواصفاتها ملائمة لمتطلبات الأمان في البنك كانت مخاطر منح الائتمان أقل مع ثبات العوامل الأخرى، وقد يكون الضمان شخصا ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان، كما ويمكن أن يكون الضمان مملوكا لشخص آخر وافق أن يكون ضامنا للعميل.

-الظروف المحيطة بالمشروع conditions : والمقصود بها ظروف البلد الاقتصادية والسياسية التي تنعكس أثارها الايجابية أو السلبية على قدرة طالب الائتمان على السداد ومن ثم على مخاطر منح الائتمان . وعموما، كلما كانت الظروف مواتية وإيجابية كانت مخاطر منح الائتمان أقل مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

### ✓ نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ 5P's<sup>1</sup>:

إن تحليل هذه المعايير يعطي لإدارة الائتمان ذات الدلالات التي يعطيها منهج 5C's وان كانت بأسلوب آخر ، وتحتوي هذه المعايير على:

-العميل People: ويتعلق الأمر هنا بشخصية العميل وحالته الاجتماعية ومؤهلاته وأخلاقياته من حيث الاستقامة وغيرها.

-الغرض من الائتمان Purpose: وتشكل هذه الركيزة احد أهم المعايير التي من خلالها تتوصل إدارة الائتمان إلى إمكانية الاستمرار في دراسة الملف الائتماني أو التوقف .

<sup>1</sup> - أحلام بوعبدلي، مرجع سبق ذكره، ص92.

-القدرة على السداد **Payement** : يركز هذا المعيار على تحديد قدرة العميل في تسديد الائتمان وفوائده في موعد الاستحقاق، ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة للعميل والتي تعد الركيزة في تحديد قدرته على التسديد.

-الحماية **Protection**: إن أساس هذا المعيار في التحليل الائتماني هو استكشاف احتمالات توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل، وذلك من خلال تقييم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل .

-النظرة المستقبلية **Perspective**: إن مضمون هذه الركيزة ينحصر في استكشاف أبعاد حالة اللاتأكد التي تحيط بالائتمان الممنوح للعميل ومستقبل ذلك الائتمان ، أي استكشاف كل الظروف البيئية والمستقبلية، المحيطة بالعمل سواء كانت داخلية أو خارجية .

✓ **نموذج المعايير الائتمانية PRISM**: يعتبر هذا النموذج أحدث ما توصلت إليه الصناعة البنكية في التحليل الائتماني وقراءة مستقبل الائتمان، يتكون من العناصر التالية:<sup>1</sup>

-التصور **Perspective**:

- تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالعمل عند منحه الائتمان.
- دراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عند العميل.
- الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها من قبل البنك عند منحه القرض.

-القدرة على السداد: **Repayment**: أي قدرة العميل على تسديد القرض و فوائده في الموعد المتفق عليه، يتم التركيز على المصادر الداخلية التي تساعد العميل على تسديد ما بذمته من الالتزامات.

-الغاية من الائتمان **Intention** : تحديد الغاية من الائتمان المقدم للعميل والقاعدة أن الغاية من الائتمان يجب أن تكون عنصرا "أساسيا" عند منح الائتمان.

-الضمانات **Safeguards**: تكون داخلية تعتمد على قوة المركز المالي للعميل أو خارجية كالضمانات العينية.

<sup>1</sup> - سوزان سمير ذيب و محمود إبراهيم نور وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 105-106.

-الإدارة Management : تركز إدارة الائتمان على تحليل الفعل الإداري وذلك من خلال التعرف على أسلوب العمل في إدارة أعماله وتحديد ما إذا كان العمل يتسم بتنوع منتجاته وأيضاً فيما إذا كان موسمي النشاط أو دائم وتحديد كيفية استفادته من الائتمان وتحديد قدرته على النجاح والنمو.

أما المعايير الخاصة بالمصرف فتتمثل بالآتي<sup>1</sup>:

- درجة السيولة التي يتمتع بها البنك حالياً وقدرته على توظيفها.
  - نوع الإستراتيجية التي يتبناها البنك في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها.
  - الهدف العام الذي يسعى البنك إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة.
  - القدرات التي يمتلكها البنك وخاصة الطاقات البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي والتكنولوجيا المطبقة وما يمتلكها البنك من تجهيزات الكترونية.
- المطلب الثاني: ماهية القروض المصرفية المتعثرة.

سنحاول في هذا المطلب توضيح مصطلح التعثر وذلك كونه ينطوي على العديد من المفاهيم والتي قد تتداخل في بعضها البعض وسنتطرق أيضاً إلى أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالقروض المتعثرة.

## الفرع الأول: مفهوم التعثر المالي ومراحله.

### 1- مفهوم التعثر المالي:

غالبا ما تتضارب المصطلحات والمفاهيم في تحديد مفهوم عام للتعثر المالي، إذ تستخدم العديد من المصطلحات كمرادفات لما بينها مثل: الإفلاس والعسر والفشل والتعثر... وبالتالي تختلط علينا المفاهيم، ولتحديد الفرق بينها يجب تحديد المعايير المالية والاقتصادية والقانونية للتمييز بينها وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

✓ يعرف التعثر المالي بأنه اختلال يواجه المؤسسة نتيجة قصور مواردها وإمكاناتها عن الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير<sup>2</sup>.

✓ ويقصد به أيضاً المرحلة الأخيرة لعدة مراحل تبدأ بنقص السيولة وتتطور إلى أن تصل إلى التوقف عن السداد.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - إبراهيم محمد علي الجزراوي ونادية شاعر النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 7.

<sup>2</sup> - صافية بزيم، استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بالتعثر المالي دراسة تطبيقية عينة لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية غرداية، مذكرة ماستر في مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014 ص 3.

✓ ويعرف الفشل الاقتصادي على انه حالة شركة تعجز عوائدها المتحققة عن تغطية كل التكاليف ومن ضمنها تكلفة التمويل، ومعنى آخر أنه يعني ضعف الإدارة في تحقيق عائد على الاستثمار يقل عن معدلات الفائدة السائدة في السوق، أو لا يتناسب مع المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات<sup>2</sup>.

✓ أما الفشل المالي : يعني عدم مقدرة المشروع على الدفع والوفاء بالالتزامات تجاه الغير، وأن العسر المالي قد يكون فنياً أو قانونياً، فالعسر الفني، يشير إلى عدم قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، مثل مستلزمات إنتاج وسداد أجور ومرتبوات عمال وسداد أقساط وفوائد قروض، والعسر المالي القانوني، هو عدم مقدرة المشروع على تغطية جميع التزاماته المستحقة عليه، وينشأ عندما تكون قيمة الأصول التي في حوزته غير كافية لتغطية الالتزامات القصيرة والطويلة الأجل نتيجة تحقيق المشروع لخسائر متتابة تؤثر على رأس مال المشروع<sup>3</sup>.

✓ أما الإفلاس : تتمثل أقصى درجات فشل الشركة عندما تصل إلى درجة الإفلاس وهو الموقف الذي يتميز ليس فقط بعدم مقدرة الشركة على مواجهة الالتزامات المستحقة ، بل إن حقوق المساهمين تصبح غير كافية نظراً لوجود خسائر كبيرة متراكمة استهلكت حقوق المساهمين<sup>4</sup>.

✓ وتعرف القروض المصرفية المتعثرة: على أنها تلك التسهيلات الائتمانية بكافة أنواعها التي حصل عليها العميل من البنك ولم يتم بسدادها في مواعيد استحقاقها، ولذا يتحول الدين من تسهيلات ائتمانية جارية إلى أرصدة مدينة راكدة وبمرور الوقت عليها تصبح دينا متعثراً.

## 2- مراحل الفشل أو التعثر المالي:<sup>5</sup>

يمكن تقسيم الفشل المالي إلى خمسة مراحل وعلى إدارة الائتمان أن تتابع هذه المراحل وتحدد الحالة التي يمر بها العميل وتتخذ القرارات التصحيحية اللازمة وتمثل هذه الحالات فيما يلي:

✓ مرحلة العسر المالي المؤقت :

وفي هذه المرحلة تكون الشركة عاجزة عن مواجهة التزاماتها المستحقة رغم أن أصولها المتداولة تفوق التزاماتها المستحقة ويعبر عن هذا المفهوم بأزمة السيولة، أي أن هناك نقص فالسيولة في الأجل القصير.

<sup>1</sup> - بلال ابيش، إدارة القروض المصرفية في البنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA تقرت، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015، ص4.

<sup>2</sup> - دعاء محمد زائدة، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2006، ص46.

<sup>3</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، الديون المتعثرة والأزمة المصرفية العالمية أزمة الرهن العقاري الأمريكية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص22.

<sup>4</sup> - سوزان سمير ذيب، محمود إبراهيم وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص247.

<sup>5</sup> - نفس المرجع، ص 250.

✓ مرحلة العسر المالي الحقيقي:

وفي هذه المرحلة تكون الشركة عاجزة عن مواجهة التزاماتها المستحقة وتكون قيمة أصولها اقل من قيمة الخصوم كما تحقق الشركة خسائر متتالية.

✓ مرحلة الفشل القانوني: وفي هذه المرحلة لا تستطيع الشركة التحكم بالفشل الأمر الذي يتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لإعلان الإفلاس أو التصفية .

✓ مرحلة الإفلاس:

وفي هذه المرحلة تصبح الشركة غير قادرة على مواجهة الالتزامات المستحقة كما أن حقوق المساهمين تصبح غير كافية نظرا لوجود خسائر كبيرة متراكمة استهلكت حقوق المساهمين الأمر الذي يتطلب تصفية الشركة أو إعادة التنظيم.

✓ مرحلة إعادة التنظيم :

قد لا تكون الأفاق المستقبلية للشركة واعدة كثيرا ولكنه من الأفضل الإبقاء على الشركة على قيد الحياة وإعادة تأهيلها بدلا من تصفيتها، وتتضمن عملية التنظيم إعادة هيكلة رأس المال بهدف استبدال الأوراق المالية التي تحمل فائدة ثابتة (سندات الدين والقروض) بأسهم عادية لتخفيض الالتزامات المالية الثابتة على الشركة، وينتج عن هذه العملية تخفيض ديون الشركة، ويعتمد قرار إعادة التنظيم على الربحية المتوقعة للشركة .

الفرع الثاني: أسباب تعثر القروض البنكية وسبل علاجها.

### 1- أسباب تعثر القروض البنكية:

يرجع مشكل تعثر القروض البنكية إلى أسباب عدة منها ما يتعلق بالبنك ومنها ما يتعلق بالعميل أما السبب الثالث فلا علاقة له بالطرفين ويمكن إجمال أهم هذه الأسباب فيما يلي:

✓ أسباب تقع من جانب البنك:<sup>1</sup>

- قصور الدراسة الائتمانية التي اعتمد عليها البنك في منح التسهيلات الائتمانية ، بان تؤدي إلى منح العميل قرضا ما كان ينبغي منحه لارتفاع المخاطرة فيه أو لعدم تناسب التدفقات النقدية للمشروع مع إمكانية السداد في مواعيده...

- أن يغلب البنك عند اتخاذه لقرار منح التسهيلات جانب الريح على جانب المخاطرة والعكس هو الصحيح.

- الخطأ في تقدير الضمانات المقدمة من التسهيلات الممنوحة .

<sup>1</sup>- فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة مخاطر البنوك في القرن الحادي والعشرين، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص



- ومن الخطأ أن يقوم البنك بتمويل كامل أو شبه كامل للمشروع، إذ ينبغي أن يكون لدى العميل ما يمول به جزءا من مشروعه ويتحمل قدرا من المخاطر فيه.
- السماح للعميل باستعمال أموال التسهيل دفعة واحدة في حين يتعين أن تستخدم تلك الأموال على دفعات وفقا لحاجة العمل وللجدول الزمني المعد في هذا الشأن.
- فقدان أو قلة المراجعة و المتابعة الجدية من جانب البنك للمشروع الممول وعدم وجود بيانات دورية عن سير أوضاعه، فالبعض من مسؤولي التسهيلات البنكية يعتقدون أن مسؤولية البنك تنتهي عند منح التسهيلات طبقا للقواعد البنكية وينتظرون حلول اجل الدين لمطالبة العميل بالدفع وهذا أمر غير صحيح فلا بد على البنك من المتابعة الميدانية للتأكد من سلامة استخدام أموال التسهيل في الغرض المتفق عليه.<sup>1</sup>
- عدم المعالجة السليمة للتجاوزات التي تحصل بين الحين والآخر بالتسهيلات.
- عدم تحليل مخاطر الائتمان تحليلا موضوعيا من حيث مخاطر الإدارة، السوق، رأس المال، والضمانات.<sup>2</sup>
- ✓ الأسباب التي تقع من جانب العميل:
- عدم كفاءة العميل وعدم قدرته الإدارية والمالية على إدارة المشروع .
- الخطأ في إعداد دراسة الجدوى للمشروع الممول بحيث يكون العائد الفعلي للمشروع اقل من المتوقع.
- عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة للبنك عند طلب التمويل أو أثناءه.
- عدم تنفيذ توجيهات البنك وإرشاداته ونصائحه المتعلقة بسير التمويل أو العمل الممول.
- استخدام قروض قصيرة الأجل لتمويل استثمارات ذات عائد طويل الأجل .
- استخدام التسهيل في غير الغرض الذي منح من أجله كاستخدامه في سداد دين شخصي أو شراء آلات أو معدات أخرى لا علاقة لها بالمشروع الممول .
- التكوين الشخصي للعميل وأخلاقه ووضعه الاجتماعي ومدى استعدادده للوفاء بالتزاماته في مواعيدها .
- إشهار إفلاس العميل وهروبه خارج البلاد .
- يقوم العميل ببيع بضائعه بدون أن يقبض الثمن وتتراكم بذلك الديون عليه ومن ثم يكون العميل في طريقه إلى خسارة المشروع إذا طال الأمر.

<sup>1</sup> - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، عمان ، 2002، ص 187.

<sup>2</sup> - فريد راغب النجار، مرجع سبق ذكره، ص 26-27.

- 1- المبالغة في تسعير ثمن البضاعة نتيجة تقدير العميل للسوق كما انه قد لا يراعي مبدأ المنافسة في الحسابان هذا ما ينتج عنه انخفاض البيع مع ازدياد التكاليف واتساع نفقات التشغيل بشكل لا يتناسب مع حجم المبيعات عدم المسؤولية الجادة وسوء الإدارة للأموال المقترضة وخاصة إذا كان العمال ليسوا أصحاب المشروع.
- استخدام أساليب وسياسات إنتاجية قديمة ذات طابع متخلف يؤدي إلى عدم القدرة على منافسة الشركات الأجنبية.
- سوء القيام بعمليات التوزيع من حيث اختيار منافذ توزيع غير مناسبة للمستهلك النهائي ، فضلا عن عدم انتظام عمليات النقل وارتفاع تكلفتها، مع عدم اختيار الوسيلة الترويجية المناسبة للمنتج.
- عدم القيام بالدراسة الحقيقية عن السوق والمستهلك، ومعرفة الاحتياجات والرغبات الحقيقية، والقدرة الشرائية لهذا المستهلك.
- ✓ أسباب خارج عن إدارة الطرفين:<sup>2</sup>
- القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ ، وهو أمر لا يمكن توقعه أو تفاديه .
- تدخل الدولة بشكل مفاجئ يؤثر على أعمال العميل ونشاطه ويحد من إيراداته المتوقعة كرفع الدعم المقرر للسلعة التي يباشر فيها العميل نشاطه التجاري ، أو زيادة الضرائب أو الرسوم الجمركية ، أو تخفيض هامش الربح المقرر.
- سياسات الإغراق والتي تستخدم أسعار مغالى في رخصها يؤدي هذا إلى تقليص هامش الربح وركون المشروعات اقتصاديا للعراقيل التي تواجه تطورها.
- اتجاهات الدورات الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل وتأثيرها على الأنشطة المختلفة من حيث التوظيف والدخل.
- عدم وضوح أو استقرار السياسات الاقتصادية أو مناخ إرهابي أو عدم استقرار النظام السياسي على المستوى المحلي والدولي.
- اتساع المعاملات غير الرسمية، وبصفة معاملات الرهانات مضاربات القمار، وكذا مضاربات أخرى هي بطبيعتها أنشطة خطيرة تؤدي إلى إعسار أصحابها الذين حصلوا على قروض من البنك ولا يستطيعون سدادها.

<sup>1</sup> - رضائي زينب، واقع القروض المصرفية المتعثرة لدى البنوك العمومية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 03، 2012، ص 30-34.

<sup>2</sup> - هبال عادل، مرجع سبق ذكره، ص92.

## 2- سبل معالجة القروض البنكية المتعثرة:

يمكن تقسيم عملية معالجة الديون المتعثرة إلى عدة مراحل هي<sup>1</sup>:

- ✓ مرحلة ما قبل إعطاء التسهيلات الائتمانية.
  - ✓ قبل وصول الدين لاعتباره ضمن التسهيلات غير المنتجة للفوائد.
  - ✓ خطة تصحيح لوضع التسهيلات الائتمانية عندما تصبح التسهيلات دون المستوى.
  - ✓ تشكيل المخصصات الأساسية عندما تصبح التسهيلات مشكوكاً في تحصيلها.
  - ✓ المفاوضات مع المتعامل عندما يصبح تصنيف التسهيلات رديئة.
  - ✓ تصنيف العميل وليس التسهيلات الائتمانية لتقييم الوضع في حال طلب تسهيلات ائتمانية مستقبلاً.
- وسننتقل من الإجراءات المتبعة لدى البنوك في علاج الديون المتعثرة المتمثلة بما يأتي:

-تأجيل السداد

-إعادة جدولة السداد

-تخفيض نسبة الفوائد على القرض.<sup>2</sup>

-إعطاء العميل تسهيلات إضافية لحل مشكلاته المالية.

-الاتفاق على مشاركة البنك في إدارة المنشأة المقترضة.

-السير بالإجراءات القانونية وملاحقة العميل فهي تضم:

● قفل حساب العميل

● تحويل ملف العميل إلى الدائرة القانونية.

● قيام البنك ببيع الضمانات تحصيلية لحقه.

● رفع دعوى إفلاس العميل.

نرى أنه من المتوقع على إدارة البنك تحديد احتمالات السداد لكل عميل أو مجموعة مترابطة على حدى قبل

اللجوء إلى الضمانة لتحديد ماهية الوسائل الممكنة إتباعها لتحصيل التسهيلات الممنوحة له.

<sup>1</sup> - نضال العرييد، دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23 العدد الثاني 2007، ص 288.

<sup>2</sup> - نضال العرييد، نفس المرجع، ص 289.

إن المنطق السليم لمعالجة مشاكل التعثر المتوقعة هو وضع سلسلة من الإجراءات التي تكفل خفض هذه المشاكل أو الوصول إلى عدم حدوثها .

### ✓ سلسلة الإجراءات الأولية<sup>1</sup>

- سلامة قرار منح الائتمان.
- التأكد من استخدام التسهيلات في العرض الممنوح من اجله.
- دعم أنظمة العمل.
- الحد من توسع الائتمان.
- عدم تجاوز تسهيلات العميل.
- التأكد من كفاية الضمانات.
- التأمين على الائتمان.
- التوثيق القانوني الصحيح.
- مراقبة الوضع المالي للعميل ومراقبة حساباته.
- متابعة الأحوال الاقتصادية العامة والعوامل المؤثرة فيها.
- متابعة الظروف الخاصة بالعمل.
- اقتسام المخاطر مع الآخرين.

### ✓ سلسلة الإجراءات والوسائل لمعالجة الديون المتعثرة<sup>2</sup>

- المرحلة الأولى :وضع الخطط التصحيحية " وتتضمن:
- معرفة مصادر السداد والمبالغ من تلك المصادر و الزمن التقريبي للحصول عليها.
- وضع برنامج تنظيم عمل العميل وإدارته وتعديل رأسماله وتحديد الخطوات الواجب القيام بها لتقوية إدارة العميل.
- اتفاقية يتم بموجبها زيادة الضمانات والرهن.
- المرحلة الثانية :عمل المخصصات للديون المشكوك في تحصيلها.

<sup>1</sup>- فريد راغب النجار، مرجع سبق ذكره ،ص36-44.

<sup>2</sup>- نضال العرييد، نفس المرجع، ص290.

من الأجدى ائتمانيًا أن لا تزيد التزامات المتعامل بأي شكل من الأشكال، ولا يسمح للفرع الذي يتعامل معه المتعامل زيادة هذه الالتزامات إلا بقرار من إدارة البنك بناء على خطة واضحة لمعالجة هذا الدين المتعثر.

-المرحلة الثالثة: إعداد البيانات وإشراك فيها الفرع والإدارة ومنها:

- كشف حركة تسديد المدين بشكل شهري.
- تقييم المركز المالي للمتعامل.

-المرحلة الرابعة : المفاوضات مع العميل، وهنا:

- يجب التأكد والتأكيد أن يكون الدين موثقًا قانونيًا.
- الحصول على الضمانات اللازمة من العميل إن لم يكن الدين مضمونًا.
- حسن إدارة المفاوضات وقبول الحلول الواقعية التي يعرضها المتعامل.

الفرع الثالث: المؤشرات الدالة على تعثر القروض .

إن الاتصال الدائم بين البنك والعميل يساعد في جمع البيانات والمعلومات التي تشير إلى تعثر المشروع ومن

المؤشرات التي يمكن الاستدلال بها ما يلي:<sup>1</sup>

- 1- تباطؤ النمو في الشركة قياسا بفترات مماثلة لسنوات سابقة.
- 2- تغيرات في الأسلوب المعتاد فيما يتعلق بسداد ما يستحق للدائنين.
- 3- الزيارات الدورية إلى موقع الشركة تعكس تراجعاً في المظهر العام على سبيل المثال نقص في المخزون السلعي عن المعتاد، عدم الصيانة اللازمة حسب الأصول للآلات ومكائن الشركة.
- 4- أرقام غير معتادة وغريبة في البيانات المالية للشركة .
- 5- اتجاهات سالبة مثل ( خسائر، انخفاض في مجمل وصافي الأرباح، تباطؤ في استرداد الديون، انخفاض في حجم المبيعات).
- 6- عدم التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وذلك نتيجة عدم قدرة الشركة على التحصيل خلال فترة التحصيل المعتادة.
- 7- عدم الالتزام بدفع الضرائب واستخدام الأموال التي تخص الضريبة في سداد ديون أخرى.
- 8- تغيرات في الإدارة المالية للشركة .
- 9- عدم الانتظام في سداد الدائنين .

<sup>1</sup> - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 244.

- 10- انخفاض حاد في رواتب الموظفين.
- 11- إحصام الموردين في منح التسهيلات للشركة.
- 12- خسارة الشركة لكبار مورديها .
- 13- عدم قدرة القائمين على الشركة في تقييم الوضع الراهن والى أين يتجه.
- 14- عدم قدرة الشركة على سداد القروض القائمة أو تجديدها .
- 15- التقدير الخاطئ لمستويات الذروة الموسمية ومنح القرض على أساس هذا التقدير.
- 16- نقل التركيز من عميل معروف في السوق إلى عميل جديد .
- 17- زيادة حجم أوراق القبض و الدفع وعجز الشركة عن تفسير ذلك.
- 18- زيادة الديون التي بذمة المقترض من جهات مختلفة<sup>1</sup>.
- 19- التوسع في النشاط بما يفوق الإمكانيات المالية والفنية.
- 20- قيام العميل بالسحب بنفسه أو كمستفيد رئيسي وإصدار الشيكات لحامله بالإضافة إلى إيداعه وسحبه لمبالغ متقاربة سواء في التواريخ أو في القيمة دون تغير ملموس في الرصيد.

#### الفرع الرابع: طرق التنبؤ بالفشل

##### 1- نموذج Z:SCOR (ALTMAN 1969)<sup>2</sup>:

حيث قام ALTMAN بأخذ عينة من ( 66 ) شركة صناعية مساهمة عامة في الولايات المتحدة الأمريكية و خرج بالمعادلة التالية للتنبؤ بالفشل:

$$Z=1.2X1+1.4X2+3.3X3+0.6X4+1.0X5$$

حيث :

X1 = رأس المال العامل / مجموع الموجودات.

X2 = الأرباح المحتجزة/مجموع الموجودات .

X3 = الربح قبل الفوائد و الضريبة/مجموع الموجودات .

X4 = القيمة السوقية للمنشأة / مجموع المطلوبات .

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 65.

<sup>2</sup> - شريف مصباح أبو كرش ، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين أفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية غزة، المنعقد في 8-9 ماي 2005، ص16.

$$X5 = \text{المبيعات} / \text{مجموع الموجودات} .$$

فإذا كانت:

$$1.81 > Z .$$

$$\text{يكون الفشل غير متوقعا} < Z < 2.99 .$$

$$\text{يصعب تحديد احتمال حدوث الفشل} 1.81 > Z > 2.99 .$$

و تقوم غالبية البنوك بتطبيق هذا النموذج لما له من مميزات تتركز في توفر المعلومات اللازمة للتطبيق و درجة الوثوقية العالية في نتائجه، إلا أنه في ذات الوقت يعاني من عدد من العيوب أهمها اعتماده على بيانات تاريخية و تجاهله للمعلومات غير الكمية، كما أنه معادلة هذا النموذج ناتجة عن تطبيق تم إجراؤه على الشركات الأمريكية مما يصعب في بعض الأحيان تطبيقه على الشركات غير الأمريكية.

### 2- نموذج kida 1981<sup>1</sup>:

و يعتمد هذا النموذج على خمسة نسب مالية من خلال المعادلة التالية:

$$Z=1.024X1+0.42X2-0.461X3-0.463X4+0.271X5$$

حيث:

$$X1 = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{مجموع الموجودات} .$$

$$X2 = \text{صافي حقوق الملكية} / \text{مجموع المطلوبات} .$$

$$X3 = \text{الموجودات السائلة} / \text{المطلوبات المتداولة} .$$

$$X4 = \text{المبيعات} / \text{مجموع الموجودات} .$$

$$X5 = \text{النقدية} / \text{مجموع الموجودات} .$$

صفر يكون الفشل متوقعا.

### 3- نموذج sherrod 1987<sup>2</sup>: اعتمد هذا النموذج على ستة نسب مالية ويستخدم كأداة لتقييم مخاطر محفظة

القروض وتصنيفها.

$$Z=17x1+9X2+3.5X3+20X4+1.2X5+0.1X6$$

<sup>1</sup>- نفس المرجع، ص 17.

<sup>2</sup>- رافعة إبراهيم الحمداني و ياسين طه ياسين القطان، استخدام نموذج شيرود للتنبؤ بالفشل المالي: دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 5، 2013، ص 464.

حيث أن:

$$X1 = \text{صافي رأس المال} / \text{مجموع الأصول (سيولة)}$$

$$X2 = \text{الموجودات السائلة} / \text{مجموع الأصول (سيولة)}$$

$$X3 = \text{إجمالي حقوق المساهمين} / \text{إجمالي الأصول (رفع)}$$

$$X4 = \text{صافي الربح قبل الضريبة} / \text{مجموع الأصول (ربحية)}$$

$$X5 = \text{مجموع الأصول} / \text{إجمالي الديون (رفع)}$$

$$X6 = \text{إجمالي حقوق المساهمين} / \text{الأصول الثابتة (رفع)}.$$

وفقا لهذا النموذج يمكن تصنيف القروض حسب درجة المخاطرة إلى خمس فئات وهي:

✓ الفئة الأولى : قروض ممتازة عديمة المخاطر، تكون  $z > 25$  .

✓ الفئة الثانية: قروض قليلة المخاطرة، تكون  $20 < z < 25$ .

✓ الفئة الثالثة: قروض متوسطة المخاطرة، تكون  $5 < z < 20$ .

✓ الفئة الرابعة: قروض مرتفعة المخاطرة، تكون  $-5 < z < 5$ .

✓ الفئة الخامسة: قروض خطيرة جدا، يكون  $z < -5$ .



المطلب الثالث: دور سياسة الإقراض في التقليل من مخاطر القروض المتعثرة.

سنتطرق في هذا المطلب إلى المخاطر الائتمانية وإدارتها بالإضافة إلى التحليل المالي كوسيلة تساعد في اتخاذ القرار الائتماني وسياسات وأساليب البنك المركزي للرقابة على الائتمان البنكي ، بالإضافة إلى الأثر المتبادل بين سياسة الإقراض والقروض المتعثرة.

الفرع الأول: مخاطر الائتمان البنكي وإدارتها.

**1-المخاطر الائتمانية:**<sup>1</sup> تشير المخاطر الائتمانية إلى عدم مقدرة الطرف الآخر الوفاء بالتزاماته المتفق عليها أو عندما يختلف المقرض عن سداد مبلغ القرض في التاريخ المحدد وتعتبر هذه المخاطرة من أكثر أنواع المخاطر أهمية وأقدمها بالرغم من ظهور أنواع حديثة من المخاطر، كما لم يعد من المناسب التعامل مع المخاطر الائتمانية منفصلة عن أنواع المخاطر الأخرى وخاصة مخاطر التشغيل، مع العرض أن لجنة بازل للرقابة المصرفية قد طالبت البنوك بضرورة الاحتفاظ بمعدل كفاية رأس مال مناسب لا يقل عن 8% وذلك لتغطية مخاطر الائتمان أي احتمال عدم إيفاء المقرض بتسديد مبلغ القرض والفائدة المستحقة عليه في تاريخ استحقاقه واحتمال تحقق الخسارة نتيجة ذلك وضياع فرص استثمارية من جراء عدم توظيفها لذا لا بد من تخفيض درجة المخاطرة الائتمانية وبالتالي تخفيض هامش الخسارة الناجمة عنها وبإمكان إدارة البنك أن تتحقق إذا كانت علاقة البنك بالمقرض علاقة مستمرة وتمتع بمقدرة على المتابعة ومراقبة القرض بعد منحه والتأكد من الأنشطة التي استعمل بها .

إن السياسة الائتمانية الدقيقة والسليمة هي التي تقتضي أن تكون هذه القروض قابلة للتسديد لتجنب الخسارة وتلعب إدارة البنك وخبرتها وكفاءة أجهزتها دورا حيويا في هذا المجال .

**2-أنواع مخاطر الائتمان:** يمكن تقسيمها كالتالي:<sup>2</sup>

- ✓ **المخاطر العامة :** وهي الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالوضع السياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقرض نشاطه بالإضافة إلي العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالزلازل...
- ✓ **المخاطر المهنية:** هي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة والتي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين كالتطورات التكنولوجية.

<sup>1</sup> - صادق راشد الشمري، القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية، جامعة الإسراء الأهلية ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، عمان - الأردن، 2009، ص8.

<sup>2</sup> - الفاتح الشريف يوسف الطاهر وإبراهيم فضل المولي البشير، دور الاستعلام الائتماني في الحد من تعثر التمويل في المصارف التجارية العاملة بالسودان، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم التكنولوجية، كلية الدراسات التجارية، 2015 العدد 16، ص7.

- ✓ المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقترض : وهذا هو الخطر الأكثر انتشارا و تكرارا والأصعب للتحكم فيه نظرا لأسبابه المتعددة والكثيرة والتي تؤدي إلى عدم التسديد ، ويمكن تقسيمه إلى عدة مخاطر:
- **الخطر المالي** : يتعلق بمدى قدرة المنظمة علي الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها ، ويتم تحديد ذلك من خلال تشخيص الوضعية المالية لها ، وهذا بدراسة الميزانيات.
- **مخاطر الإدارة**: هي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة والتي نقصد بها خبرة وكفاءة مسيري المنظمة المقترضة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح، وكذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون، والرقابة الداخلية و السياسات المحاسبية التي تطبقها.
- الخطر القانوني**: وهو يتعلق بالوضعية القانونية للمنظمة ونوع نشاطها الذي تمارسه، ومدى علاقتها بالمساهمين ومن بين المعلومات الهامة التي يجب علي البنك أن يقوم بمراجعتها هي : النظام القانوني للمنظمة، شركة ذات أسهم شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة تضامن، السجل التجاري ووثائق الإيجار و الملكية.
- خطر البلد**: يتعلق بالدول النامية التي لها مديونية خارجية مرتفعة ويظهر عند تقديم قرض لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي ويصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته نتيجة لتحديد أو فرض قيود على عملية التحويل أو تبديل للعملة الصعبة بالعملة الوطنية للبلد الذي يمارس فيه نشاطه.
- 3-إدارة مخاطر القروض:**<sup>1</sup> إن هدف أي بنك هو العمل على استمرارية تحقيق الأرباح في المدى الطويل، لضمان استمرار وجود البنك في ممارسة نشاطه وهو ما يتطلب حسن إدارة البنك للمخاطر التي قد يتعرض لها الائتمان البنكي، بما يقي البنك من هذه المخاطر أو السيطرة عليها لأقصى حد ممكن ويدفعه إلى تحقيق هدف الربح.
- ✓ بالنسبة للمخاطر المرتبطة بالظروف العامة : حيث يقوم البنك بما يلي:
- بالنسبة لمخاطر أسعار الفائدة، يمكن تجنبها بالاتفاق على سعر الفائدة متحرك أي تعويم سعر الفائدة مقدما.
- مخاطر التضخم، ويمكن تجنبها بالاتفاق مع العميل على سداد الفائدة مقدما، أو سداد قيمة القرض على دفعات، أو بتعويم سعر الفائدة.
- مخاطر الدورات التجارية، يمكن تجنبها بطلب رهونات من العميل، أو توقيع طرف ثالث على الاتفاق كضمان لسداد مستحقات البنك .

<sup>1</sup> - بوعبدلي أحلام ، مرجع سبق ذكره، ص112-113.

✓ بالنسبة للمخاطر الأخرى الخاصة :

- حصول البنك على رهن من العميل ، بحيث إذا فشل العميل في الوفاء بالتزاماته، يقوم البنك بالتصرف في الأصل المرهون.
- يمكن للبنك أن يعقد اتفاق مع بنك آخر للمشاركة في تمويل القرض بحيث يتقاسم الربح أو الخسارة، وذلك في حالة القروض الضخمة.
- محاولة التنوع في محفظة القروض، وذلك بتنوع الحقوق والديون، بحيث لا تؤثر على البنك في حالة وجود مخاطر في احد هذه العناصر، كما يمكن تعويض بعضها ببعض (الأصول و الخصوم).
- التأمين على الضمانات، حيث تطالب البنوك المقترضين بالتأمين على الضمانات لصالحها، أو يقوم البنك بنفسه في حالة تماطل المقترض بإجراء التأمين وتحميل المقترض بالأقساط التي يدفعها لشركة التأمين مقابل إصدار وثيقة التأمين.

الفرع الثاني: التحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي للمؤسسات والشركات التي تقدم طلبا للاقتراض من البنك التجاري ذا أهمية كبيرة لإدارة البنك، إذ أن قرار منح التسهيلات الائتمانية أو منعها يعتمد ويني أساسا على نتائج التحليل المالي<sup>1</sup>.

قد يستخدم التحليل المالي في مجالات متعددة كـمجال الائتمان ومجال الاستثمار ومجال الدمج بين الشركات ومجال تقييم كفاءة الإدارة، حيث أن نتائج التحليل الائتماني تعتبر من أهم الأسس التي يستند إليها في الحكم على طالب القرض وبالتالي اتخاذ قرار المنح أو المنع، فان من يقوم بهذا التحليل المالي ينبغي أن يتصف بصفات محددة كالأمانة والموضوعية والصدق، بالإضافة إلى ضرورة تمتعه بقدرات تحليلية عالية، وغني عن الذكر أن المحلل المالي يفترض أن يكون مؤهلا ولديه الخبرة الكبيرة في مجال التحليل المالي، وكذلك لديه إلمام جيد بالحاسبة والعلوم الاقتصادية ومبادئ الإحصاء وأساليب البحث العلمي.

ويمكن حصر أغراض التحليل المالي في الجوانب التالية:<sup>2</sup>

1- تقييم ربحية المشروع.

2- تقييم المركز المالي للمشروع.

<sup>1</sup> - عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ احمد جوده، مرجع سبق ذكره، ص 232.

<sup>2</sup> - إيمان انجرو، مرجع سبق ذكره ، ص 64.

- 3- تقييم المركز الائتماني للمشروع.
- 4- تقييم مدى كفاءة سياسات التمويل.
- 5- تقييم مدى كفاءة الأصول والخصوم.
- 6- تقييم المركز التنافسي للمشروع.
- 7- تقييم قدرة المشروع على الاستمرارية.
- 8- استنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة أدوات للرقابة والتخطيط ولتقييم الأداء.

قد يتوقف الحكم على مدى كفاءة الإدارة أي مدى نجاحها أو فشلها في إدارة أموال البنك على قرارات مسؤولي الائتمان فيما يتعلق بمنح التسهيلات الائتمانية . فإذا تم اتخاذ قرارات خاطئة بإعطاء تسهيلات ائتمانية لمؤسسات وشركات مركزها المالي ضعيف، فإن ذلك قد يؤدي إلى ارتفاع رصيد القروض المتعثرة مما يؤثر بالتالي على نتائج أعمال البنك، وربما يهدد بقاءه واستمراره. أما إذا تم إجراء التحليل المالي بالشكل الصحيح من قبل متخصصين أكفاء في التحليل المالي، فإن قرارات الإدارة فيما يتعلق بالائتمان سوف تكون رشيدة، وبالتالي تنخفض نسبة القروض المتعثرة ويحقق البنك أرباحاً أكثر.

ومن بين أهم أدوات التحليل المالي:<sup>1</sup>

✓ التحليل الأفقي للقوائم المالية: يهتم التحليل الأفقي بمقارنة الأرقام والبيانات الواردة في القوائم المالية مع بعضها ولعدد من الفترات المالية المتتالية، وذلك لحصر وتحديد الفروق والتغيرات التي تطرأ على تلك الأرقام والبيانات من فترة مالية لأخرى، للاستفادة من المؤشرات التي تستخدم من جراء تلك المقارنة في عملية اتخاذ القرار.

✓ التحليل الراسي للقوائم المالية: يتضمن هذا التحليل دراسة العلاقات الكمية بين بنود القوائم المالية في تاريخ محدد، وبالتالي فإن هذا النوع من التحليل يتسم بالسكون وعدم الحركة، ويمكن إجراء التحليل الراسي للميزانية مثلاً من خلال نسبة كل بند من بنود الأصول إلى مجموع الأصول وكذلك نسبة كل بند من بنود الخصوم وحقوق الملكية إلى مجموع الخصوم وحقوق الملكية، وبالتالي فهذا التحليل يبين الأهمية النسبية لكل بند من بنود الميزانية العمومية إلى مجموع الأصول والى مجموع الخصوم وحقوق الملكية .

<sup>1</sup> - عبد المعطي رضا ارشيد ومحفوظ احمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 234.

✓ قائمة المصادر والاستخدامات : يهدف المحلل المالي من وراء تحليله لقائمة المصادر والاستخدامات إلى دراسة لجوء الشركات إلى الموارد المناسبة لتمويل عملياتها، وكذلك البحث في مدى أو درجة الاستخدام الأمثل لأموال الشركة، فإجراء المقارنة بين أرقام و بيانات عدة ميزانيات عمومية له أهميته، ولكن أيضا للكشف عن مصادر واستخدامات الأموال أهمية كبيرة ، حيث أن قائمة الاستخدامات والمصادر تعبر عن التغيرات في المركز المالي للشركة وتبين كيفية حصولها على الموارد المالية وكيفية توظيف الإدارة لهذه الأموال. ومما هو جدير بالذكر أن أي عملية مالية تقوم بها الشركة فإنها تؤثر إما على الأصول بالزيادة أو النقصان أو على الخصوم بالزيادة أو النقصان وفي كل عملية لابد من وجود توازن بين مصادر الأموال واستخداماتها.

✓ النسب المالية: النسب قد تكون أدوات مفيدة في التحليل المالي إذا استخدمت بحساب وفسرت بعناية والمقصود من النسب إظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي، ويمكن حساب عدد ضخم من البيانات المالية الأساسية ، ومن بين النسب المالية التي يهتم بها المحلل الائتماني ما يلي:<sup>1</sup>

- نسب السيولة: liquidity Ratios
- نسب الربحية: Profitability Ratios
- نسب توازن الهيكل التمويلي: Capital Structure Ratios
- نسب النشاط: Activity & Efficiency Ratios
- نسب المديونية ( التغطية) : Debt Management (Coverage) Ratios
- نسب السوق: Market value Ratios

### الفرع الثالث: الأثر المتبادل بين القروض المتعثرة وسياسة الإقراض

بما لاشك فيه أن هناك أثرا متبادلا بين كل من السياسات الائتمانية ومشكلة التعثر على بعضها البعض، حيث يؤدي القصور في تطبيق السياسات الائتمانية في البنوك إلى ظهور مشكلة التعثر، ويؤدي انتشار ظاهرة التعثر إلى آثار مقيدة ومشددة على سياسات الائتمان في البنوك وبالتالي على معدل توظيف الأموال ونتائج أعمال البنوك .

<sup>1</sup> - خالد محمود الكحلوت، مرجع سبق ذكره، ص 34.

## 1- أثر سياسات الائتمان في البنوك على حجم الديون المتعثرة:

قد تكون البنوك مساهمة في تعثر عملائها، فقد يؤدي عدم وضوح سياسة الائتمان، أو عدم تطبيقها إلى ظهور الديون المتعثرة، فالبنوك قد تسيطر على سياسة القضاء على السيولة الكبيرة المتوفرة لديها ورغبتها في اجتذاب المزيد من العملاء فتتساهل في قواعد وشروط منح الائتمان، مما قد يؤدي إلى التهاون والإهمال في إجراء الدراسات الائتمانية اللازمة وعدم الاستعلام الكافي عن العملاء، فيتم كنتيجة لذلك منح الائتمان الخاطئ بسبب هذه السياسة غير الرشيدة .

## 2- آثار الديون المتعثرة على سياسات الائتمان في البنوك:

يترتب على استمرار وتصاعد أرصدة القروض البنكية المتعثرة لدى البنوك الدائنة العديد من الآثار السلبية التي تنعكس على حجم الطاقة الائتمانية المتاحة للبنوك، وحجم مساهمتها في التمويل من ناحية، وعلى حجم نتائج أعمالها من ناحية أخرى، وتمثل أهم هذه الآثار السلبية فيما يلي :

✓ التأثير على القرار الائتماني من ناحية التردد في منح التسهيلات الائتمانية، أو التأثير في هيكل توظيف الأموال، الأمر الذي قد يترتب عليه زيادة الأرصدة السائلة لدى البنوك.

✓ اضطراب البنوك بدافع منها أو بسبب تشدد البنك المركزي إلى تجنب جانب كبير من أرباحها واحتياطياتها في صورة مخصصات لمواجهة الديون المتعثرة سدادها، وهو ما قد يؤثر بالتبعية على النتيجة النهائية لصافي الربح لتلك البنوك.

✓ انخفاض فائض النشاط الجاري بسبب زيادة الفوائد المدفوعة بنسبة أكبر من نسبة زيادة الفوائد المحصلة كنتيجة طبيعية لانخفاض حركة أو معدل دوران القروض، وزيادة أرصدة الفوائد الدائنة المجنية<sup>1</sup>.

## المبحث الثاني: الدراسات السابقة لمتغيرات الدراسة

يعرض في هذا المبحث مجموعة من الدراسات السابقة المحلية والأجنبية التي تطرقت لمواضيع مشابهة لموضوعنا اثر سياسة الإقراض على القروض البنكية المتعثرة وفيما يلي موجز لأهم تلك الدراسات:

<sup>1</sup> - أحلام بوعبدلي، مرجع سبق ذكره، ص 105-106.

## المطلب الأول: الدراسات المحلية

1-دراسة هبال عادل (2012) بعنوان إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03 .

تمحورت إشكالية الدراسة حول معرفة الأسباب المؤدية إلى تعثر القروض والحلول المقترحة لتقليل من هذه الظاهرة؟ هدفت هذه الدراسة لتحديد أسباب مشكلة الديون المتعثرة في البنوك الأولية الجزائرية وما لها من تأثير مباشر علي النتائج النهائية لنشاط هذه البنوك، وذلك من خلال تحقيق هدف رئيسي وهو إيجاد العلاج الناجح لهذه الأسباب من خلال برامج تعالج فعالية وكفاءة ظاهرة الديون المتعثرة حيث قام الباحث بدراسة فاعلية مقررات لجنة بازل لتجنب التعثر البنكي وأثر التعديلات الجديدة للجنة بازل 3 على معالجة التعثر البنكي، ومن بين النتائج التي توصل إليها الباحث أن أسباب التعثر بصفة عامة ترجع إلى التوسع في منح القروض، و عدم الالتزام بالضوابط البنكية السليمة خاصة من أجل جلب المزيد من العملاء، ويعتبر القرار الخاطئ الخاص بالتسهيلات الائتمانية خسارة كبيرة على البنك، لذلك تستدعي عملية اتخاذ القرار الائتماني دراسة تحليل وافية لجعل المخاطر عند حدها الأدنى، والكشف المبكر لتعثر القروض يساعد في الحد منها.

2-دراسة رمضاني زينب (2012) بعنوان واقع القروض المصرفية المتعثرة لدى البنوك العمومية الجزائرية دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03 .

عالجت إشكالية هذه الدراسة ما يلي: ما مدى أهمية السياسة المنتهجة من طرف البنوك العمومية الجزائرية لتحصيل القروض المتعثرة؟ وما مدى فعالية هذه السياسة؟ حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على مختلف تنظيمات وتعليمات البنك المركزي المنظمة لسير عمل البنوك العمومية في الجزائر وفي مجال الرقابة عليها، وعلى القوانين الخاصة بتحصيل القروض المتعثرة والنهوض بالجهاز المصرفي الجزائري والتخلي عن الأفكار والمبادئ القديمة وتكوين ثقافة خاصة بالتحصيل المصرفي حيث تناول الباحث في هذه الدراسة واقع التنظيم المصرفي في مجال القروض المتعثرة وإلى القوانين القضائية بالجزائر وكذا إلى التنظيم الداخلي بالبنك الخارجي الجزائري المستمد من هذه التنظيمات والقوانين، لمحاولة التعرف على أهمية السياسة التي يتبعها في تحصيل القروض المتعثرة بعد الإصلاحات الاقتصادية والبنكية، ومن بين أهم النتائج التي توصل إليها أن نقص فعالية نظام المراقبة الدائمة على الوكالات بسبب أن عمال الوكالة لا يولوا أهمية كافية ومعتبرة لهذا النوع من المراقبة ، حيث يتم إنجاز جدول المراقبة عند اقرب الآجال المحددة لإرساله إلى المديرية الجهوية وذلك بصورة غير دقيقة وبدون جودة وتعد المراقبة عن طريق التفتيش أكثر فعالية مقارنة بمراقبة المديرية الجهوية نظرا لصرامة هذه المديرية والتزام المفتشين

بالموضوعية أثناء أداءهم لمهامهم أما بالنسبة لمتابعة القروض الممنوحة، فهي تكاد تنعدم؛ لنقص تحسيس العمال بأهميتها.

**3-دراسة محمد عبادي(2014) بعنوان تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان دراسة تحليلية للفترة (1989-2009)،مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعرييج.**

هدفت الدراسة لتقييم سياسات استراتيجيات البنوك التجارية في توظيف أموالها، من خلال استعراض ثلاث أنواع من المؤشرات هي معامل المرونة الداخلية للائتمان البنكي في الاقتصاد، معيار فائض المعروض النقدي للائتمان البنكي ومعيار معامل الاستقرار النقدي بالنسبة للائتمان البنكي، ومن النتائج المتوصل لها أن الدراسة كشفت عن التذبذب بين الأثر التضخمي والأثر الانكماشى الذي يسببه الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية الجزائرية على الاقتصاد، وتؤكد النتائج المتوصل إليها أن السياسة الائتمانية للنظام البنكي الجزائري جعلت الائتمان البنكي لم يتناسق والتغيرات في النشاط الاقتصادي، وهذا يعني أن النظام المصرفي الجزائري لم يمارس دوره في إحداث الاستقرار النقدي داخل الاقتصاد الوطني بل ساعد في إحداث حالات عدم الاستقرار.

**4-دراسة زغاشو فاطمة الزهراء(2014) بعنوان: إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة02.**

كانت إشكالية الدراسة كالتالي: كيف يمكن معالجة القروض البنكية المتعثرة، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل ظاهرة القروض المتعثرة تبيان أسبابها و أي مستوى تطوله أثارها وتأكيد أهمية الاستعلام وفعالية متابعة العميل عبر دورة حياة العملية الائتمانية،بالإضافة إلى البحث عن المزيح المتكامل من المناهج والسياسات لعلاج الحالات الائتمانية المتعثرة وجعل كلفة البنك بالنسبة إلى ذلك اقل.

ومن النتائج المتوصل لها غياب سياسة ائتمانية مكتوبة تضمن المعالجة الموحدة للقروض، والمتسبب الأول في ظاهرة تعثر القروض هو البنك مانح الائتمان، حيث أن قضية علاج القروض المتعثرة من أكثر القضايا البنكية صعوبة وتعقيدا، وهي ذات طابع خاص يتعذر معه إعطاء وصفة واحدة لعلاج جميع الحالات المتعثرة، وإنما يستدعي ذلك بحث علاج كل حالة على حدي، حسب خصوصية الحالة الواحدة، الظروف التي أوجدتها والآثار أو الانعكاسات المترتبة عن الموقف العلاجي المتبع .



## المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1-دراسة امجد عزت عبد المعزوز عيسى، (2004)بعنوان: السياسة الائتمانية بالبنوك العاملة بفلسطين، رسالة ماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.  
حاول الباحث من خلال اشكاليته معرفة أكثر العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان لدى البنوك العاملة في فلسطين بالإضافة إلى مدى استخدام المقاييس الدولية في منح الائتمان لدى البنوك العاملة في فلسطين .

حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسة الائتمانية العاملة في فلسطين و معايير الائتمان العالمية ومقارنتها بالتطبيقات المتبعة في البنوك الفلسطينية ومحاولة التوصل إلى المعايير التي تعتمد عليها البنوك في فلسطين في منح الائتمان من وجهة نظر العاملين في أقسام التسهيلات في البنوك ، واقترح سياسة ائتمانية فعالة للبنوك العاملة في فلسطين وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أن انخفاض قيمة الائتمانات المقدمة من البنوك العاملة في فلسطين كان مبني على مسببات وعوامل مؤثره، فاستحوذ البنوك الأجنبية على نصيب كبير من الودائع وتسييس تلك البنوك لخدمة وطنها الأم، والحاجة لممارسة ضغوط لتطبيق القوانين الصادرة عن سلطه النقد الفلسطينية، كان من الأسباب لانخفاض قيمة الائتمانات.  
وكان هنالك عناصر مؤثره على السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين وهي القطاع طالب الائتمان إذ تبين تأثيره على السياسة الائتمانية أما الضمانات فقد ثبت تأثير هذا العامل على مدى قبول أو رفض إعطاء التسهيلات ائتمانية، أما عامل سمعة العميل وأخلاقه فقد كان الثاني بين العوامل المؤثرة على السياسة الائتمانية.

2-دراسة محمد عطية مطر(2012) بعنوان العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط.

تمحورت إشكالية الدراسة حول:تعاضم نسبة القروض المتعثرة وأثارها على نمط السياسات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية في منح الائتمان، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل الرئيسة لقرار الائتمان البنكي في البنوك الأردنية وتحليل عواملها وتقييم أهميتها النسبية والوقوف على المعوقات والصعوبات التي تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني والعمل على زيادة ربحية البنوك من خلال تحسين كفاءة أداء هذه البنوك .

حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك دورا للوضع المالي للعميل والسمات الشخصية للعميل ونمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض في اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي في البنوك الأردنية بالإضافة إلى وجود علاقة قوية بين هذه

العوامل، بالإضافة إلى اختلاف البنوك في درجة تحفظها لمنح القروض البنكية وذلك تبعاً لتقديرها للمخاطر المحيطة لفرص تسديد تلك القروض من قبل العملاء الممنوحة لهم وتلعب السياسة الائتمانية والإستراتيجية التي يبتعها البنك في اتخاذ قرار الائتمان دوراً هاماً في استعداده لائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان .

**3-دراسة دعاء محمد زائدة (2006) بعنوان التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة ،رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة .**

أدرجت إشكالية هذه الدراسة طبيعة وحجم الديون المتعثرة وأسبابها في الجهاز البنكي الفلسطيني ؟ والعوامل المؤثرة فيها وسبل معالجتها، والحلول المقترحة لها؟

حيث هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين العوامل المؤثرة في التسهيلات الائتمانية والتعثر المصرفي ومحاولة التعرف على حجم الديون المتعثرة في البنوك العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني وقياس مدى تأثير الديون المتعثرة على أرباح البنوك وعلى النشاط البنكي العام والتعرف على الإجراءات الكفيلة للحد من هذه الظاهرة قدر المستطاع .

ومن خلال ما سبق توصل الباحث إلى انه لا يتم زيارة للمشاريع المونوي تمويلها قبل منح القروض للعملاء، مما يعكس صورة غير حقيقية عن العميل ووضع المالى حيث أن المصارف تكتفي بالضمان المقدم فقط ولا تأخذ بالاعتبار الغرض من تقديم التسهيلات، وهذا يدل على أهمية الضمان فهو خط الدفاع الأول في حالة عجز العميل عن السداد وأن العملاء غالباً ما يقدموا بيانات مالية غير مدققة حسب الأصول مما يؤدي بهم إلى عدم قدرة البنوك في تحليل هذه البيانات وعدم إمكانية الاعتماد عليها يؤول بمشاريعهم بالنهاية إلى خسارة تؤدي بهم إلى الإفلاس، وبالتالي صعوبة تسديد الديون للبنك.

**4-دراسة الفاتح الشريف يوسف الطاهر و إبراهيم فضل المولي البشير(2015) دور الاستعلام الائتماني في الحد من تعثر التمويل بالمصارف التجارية العاملة بالسودان مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.**

تمحورت إشكالية البحث حول مساهمة الاستعلام الائتماني في الحد من نسبة الديون المتعثرة لدى البنوك حيث هدفت الدراسة إلى إقامة نظام ائتماني مستدام محققاً للاستقرار النقدي في البنوك المساهمة في نمو محفظة التمويل والاستثمار والتقليل من مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها و تقديم خدمات ذات جودة بنكية عالية

ومن النتائج التي توصل إليها الباحثان أنه يمكن الحد من التعثر بتطبيق نظام الاستعلام الائتماني الذي يوفر بيانات شاملة عن العملاء والعمليات الممولة تسهم في تقليل الخسائر الناجمة عن تعثر العملاء بالبنوك كما أن آليات نظام الاستعلام الائتماني أكثر كفاءة وفعالية من التحليل المحاسبي باستخدام نموذج التنبؤ بالتعثر المالي لما فيه من الأخطاء وعدم الدقة وضرورة استخدام الوكالات الائتمانية لاتخاذ القرار السريع والسليم في عملية الائتمان.

### المطلب الثالث: الفرق بين الدراسات

من خلال عرض الدراسات والأبحاث السابقة، نلاحظ أنه يوجد اختلاف واضح بين طريقة معالجة كل دراسة ونتائجها، ولكن يمكن القول أن كل دراسة من الدراسات السابقة اتسمت بخاصية معينة حيث أن كل واحدة منها تناولت الموضوع من زاوية أو أكثر من زوايا موضوعنا، حيث أنها شملت العديد من القطاعات الاقتصادية التي أجريت في أماكن مختلفة من العالم حاولنا الربط بين مختلف أفكار وأهداف هذه الدراسات من أجل التوصل إلى وضع إشكالية بحثنا والتي تهدف إلى معرفة أثر سياسة الإقراض على القروض المصرفية المتعثرة .

ويمكن تلخيص مميزات هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في النقاط التالية:

- تناولت الدراسات السابقة مجموعة من المتغيرات التي تختلف مع متغيرات دراستنا الحالية.

- وقد استخدمت الدراسة الحالية أسلوب الاستبيان لمعرفة ما إذا كانت السياسة المتبعة بالبنوك التجارية بولاية غرداية سليمة والتي قد تساعد في اتخاذ ما يلزم من الإجراءات لمحاولة وضع الحلول اللازمة لمواجهة خطر القروض المتعثرة وتلافي أوجه القصور والسلبيات التي يمكن التغلب عليها.

- الاختلاف في الحدود الزمنية والمكانية وعينة الدراسة.

- اختلاف في طبيعة المشاريع و القطاعات المختلفة التي أجريت عليها الدراسة.

## خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم الأدبيات النظرية المتعلقة بسياسة الإقراض وتعثر القروض البنكية حيث توصلنا إلى أن هنالك أثر متبادل بين سياسة الإقراض والقروض المتعثرة ينتج عن قصور السياسات الائتمانية وعدم وضوحها بالإضافة إلى الدراسات الائتمانية السطحية فلا بد من الاستعلام الكافي والالتزام بسياسة ائتمانية مشددة لتجنب التهاون والإهمال الذي قد يؤدي إلى تعثر القروض.

ومن خلال ما توصلنا إليه في الإطار النظري سنحاول التوضيح أكثر في الجانب التطبيقي من دراستنا.

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية

لسياسة الإقراض

والقروض المتعثرة

**تمهيد :**

نظرا للدور المهم الذي تلعبه سياسة الإقراض في تنفيذ جميع العمليات الائتمانية المختلفة على أسس موحدة ومتجانسة تسعى اغلب البنوك على احترام هذه الضوابط والأسس للتحكم في حجم القروض المتعثرة كونها لا يمكن تجنبها نهائيا ولكن يمكن التقليل من حجمها والتعامل معها بحذر لمحاولة التخفيف من أثارها قدر الإمكان، لذلك ارتأينا طرح مجموعة من الفرضيات المرتبطة بموضوع الدراسة، واختبارها اعتمادا على الاستبيان الذي من الممكن أن يكون الخيار الملائم لقياس درجة تطابق وجهات نظر عينة الدراسة مع الجانب النظري وهذا من أجل توضيح سياسة الإقراض المتبعة بالبنوك الثلاثة BEA،BNA، CPA .

ولالإلمام أكثر بمضمون الدراسة الميدانية ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

- **المبحث الأول:** لمحة عامة حول المؤسسة ومنهجية الدراسة.
- **المبحث الثاني:** معالجة البيانات ومناقشة النتائج واختبار الفرضيات.

**المبحث الأول: لمحة عامة حول المؤسسة ومنهجية الدراسة**

انطلاقاً من طبيعة الدراسة الميدانية والتي تهدف إلى دراسة وتحليل اثر سياسة الإقراض على القروض البنكية المتعثرة وهذا من وجهة نظر عينة الدراسة حيث يشتمل هذا المبحث على لمحة عامة حول المؤسسة ومنهجية الدراسة المتعلقة بالدراسة الميدانية.

**المطلب الأول: تقديم عام حول المؤسسة**

سنحاول من خلال هذا المطلب تقديم البنوك محل الدراسة والمتمثلة في بنك الجزائر الخارجي والبنك الوطني الجزائري بالإضافة إلى القرض الشعبي الجزائري.

**الفرع الأول: تقديم بنك الجزائر الخارجي**

تم إنشاء البنك الخارجي الجزائري سنة 1967 بموجب قرار رئاسي بالجزائر العاصمة محاذة للبنك المركزي الجزائري بحيث يتمتع بالصورة القانونية والمعنوية للقيام ببعض العمليات المالية العادية ذات الصلة بإيداع الأموال للدخار أو لغرض التحويل الخاصة بالدولة أو الأشخاص الطبيعيين والمعنويين من شركات ومؤسسات عمومية، حيث ورث هذا البنك خمسة بنوك أجنبية كانت تشغل في ميدان التجارة الخارجية هي:

- القرض الليوني، الشركة العامة في 13-12-1967.

- بنك باركليز، قرض الشمال في 30-04-1968.

- البنك الصناعي الجزائري للبحر الأبيض المتوسط في 31-05-1968.

وأصبح البنك الخارجي الجزائري مؤسسة وطنية عمومية اقتصادية في عام 1988 مختصة في تمويل التجارة الخارجية، بالإضافة إلى القيام بعمليات أخرى منها:

- المشاركة في البنوك الأجنبية.
- تعطي ضمانات وتكفل الموردين والمصدرين.
- عقد التعاملات المصرفية مع البنوك الأجنبية.
- توفير المعلومات للموردين والمصدرين الجزائريين حول إمكانية البيع والشراء.

ويحتوي البنك الخارجي الجزائري على 100 وكالة في مختلف ولايات الوطن، ويمثل عموماً هدف البنك الخارجي الجزائري في تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع البلدان الأخرى في إطار التخطيط الوطني، والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، وقد قام القانون 88-01 المؤرخ في 02-01-1988 بتحديد مدة حياة البنك الخارجي الجزائري بـ 99 سنة تحسب في أساس نشاطه الاقتصادي.

ومن بين مهام البنك الخارجي الجزائري:

- تحقيق وتشجيع وتمويل العمليات التجارية مع باقي بلدان العالم
- تسهيل تنمية الإصلاحات الاقتصادية بين الجزائر والخارج
- تأمين العمليات التجارية مع الخارج ضد الأخطار السياسية والاقتصادية
- ضمان التنفيذ الجيد للالتزامات الناتجة بين أسواق الدول والجمعيات المحلية
- القيام بخدمات مركزية في التعليم التجاري
- القيام بجميع العمليات البنكية والمحاسبية الخارجية
- منح القروض والاعتمادات.

### الفرع الثاني: تقديم البنك الوطني الجزائري

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسيير بواسطة القانون الأساسي لها و التشريع التجاري و التشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج، إلا أن هذه الوضعية أدخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذلك و من خلال المادة السابعة، سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة و يمكن أيضا إن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله و الذي أشرنا إليه أعلاه.

و تم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة، حسب القانون الأساسي فان جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام و مجلس إدارة من مختلف الوزارات و يعمل و يعمل كبنك و دائع قصيرة و طويلة الأجل و تمويل مختلف حاجيات الاستغلال و الاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة، التجارة، الزراعة... الخ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير و المساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل.



كما انه من الممكن أن تقوم ب:

- إعطاء ضمانات في مجال الصفقات العمومية.
- تمويل التجارة الخارجية.
- قبول الودائع بكل أشكالها.
- إعطاء قروض و تسبيقات بدون أو بضمانات .
- التدخل في العمل المصرف الآني أو الآجل .
- العمل كمراسل للبنوك الخارجية.
- الإمضاء، خصم و شراء أو اخذ في محفظة كل الأوراق التجارية و كل السندات كسندات الخزينة العمومية...الخ.

و حتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأبي بنك تجاري إلا انه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي و القروض و هذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم، تسير وفقا لقوانين 01-88 و 03-88 و 04-88 ل 12 جانفي 1988 و قانون 88-119 ل 21 جوان 1988 و قانون 88-177 ل 28 سبتمبر 1988 و بالقانون التجاري.

و بقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري و بالاختصار **BNA** و بقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب 8 شارع شي غيفارة و حددت مدته ب 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

و ينقسم رأسمال البنك الوطني الجزائري و الذي حدد في أول جمعية تأسيسية بمليار دج مقسم إلى ألف سهم، قيمة كل سهم مليون دج و مقسمة بين :

- حصة من 1 إلى 350 مكتتب فيها من صندوق المساهمة " وسائل الإنتاج".
- من 351 إلى 700 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة " المناجم، المحروقات . الهيدروليك".
- من 701 إلى 900 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة " الصناعات الغذائية".
- من 901 إلى 1000 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة " الصناعات المختلفة".

## الفرع الثالث: تقديم القرض الشعبي الجزائري

لا يختلف القرض الشعبي الجزائري عن أي مصرف تجاري من حيث التعريف ولا من حيث الوظائف لكن رغم كل هذا توجد بعض الخصوصيات التي تميز كل مصرف عن الآخر خاصة فيما يتعلق بالقطاعات التي تتعامل معها هذه المصارف.

انشأ البنك بمقتضى الأمر رقم 366/66 المؤرخ في 1966/12/29 وانشأ المصرف في 1965/05/11 ليقوم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنشاط الحرفي والمهن الحرة.

القرض الشعبي الجزائري يندرج تحت ما يسمى بالمنشات المالية والمصرفية وهي مكان التقاء العرض والطلب على الأموال أي محرر التعامل فيه ليس السلعة وإنما النقود ويندرج تحت المصارف التجارية وهذا النوع يعتبر من أكثر المصارف انتشارا وأقدمها تاريخيا حيث تدخلها الأموال بشكل ودائع وتخرج منها في شكل قروض قصيرة الأجل وغالبا متوسطة الأجل وفي بعض الأحيان طويلة الأجل .

وللبنك مقر رئيسي بالعاصمة و2 بولغار كولونال الجزائر ب15 وحدة جهوية ويبلغ عدد الوكالات اليوم 122 وكالة. القرض الشعبي الجزائري هو مصرف مؤسسة مالية رأس ماله البدائي كان يقدر ب 15 مليون دينار جزائري، كما حددت قوانينه بالأمر 67-78 بتاريخ 11 ماي 1967 لكي يصبح سنة 2005 ب3،25 مليار دينار جزائري، وبلغ رأس ماله سنة 2012 ب 48 مليار دينار جزائري وارتفعت فوائده حوالي 27%.

لقد نشأ القرض الشعبي الجزائري على أساس هياكل الهيئات البنكية التي كانت موجودة في عهد الاستعمار وهو عبارة عن إدماج للمصارف التالية:

-البنك الشعبي التجاري الصناعي لوهران B.P.G.I.O

- البنك الشعبي التجاري الصناعي لقسنطينة B.P.G.I.C

- البنك الشعبي التجاري الصناعي لعنابة B.P.G.I.A

- البنك الشعبي التجاري الصناعي الجزائر العاصمة B.P.G.I.A

على جانب البنوك الخمسة تم إدماج ثلاث بنوك أجنبية وتلك منذ 1976.

-شركة مرسيلا للإقراض SMC في 1962.

-الشركة الفرنسية للإقراض والبنوك CFCB في 1972.

-البنك المختلط ميسر MICIR-BMAN .

ومن بين وظائف القرض الشعبي الوطني ما يلي:

-إقراض الحرفيين، الفنادق، قطاعات السياحة، الصيد والتعاونيات الغير زراعية، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة  
أيما كان نوعها، إضافة إلى إقراض أصحاب المهن الحرة الأخرى.

- دور وسيط العمليات المالية للإدارة الحكومية ( سندات عامة وتمويل مشتريات الدولة ).

-تسليف قدماء المجاهدين قصد توفير مصدر رزق لهم أو بناء مسكن أو شراء سيارة خاصة.

- التسيير الديناميكي لخزينة البنك.

-تحسين التسيير وجعله أكثر فعالية من اجل ضمان التمويلات اللازمة.

- التطوير التجاري بإدخال تقنيات جديدة في مجال التسيير والتسويق.

## المطلب الثاني: منهجية الدراسة

سنتناول في هذا المطلب عرض للطريقة المتبعة في هذه الدراسة من خلال التعرف على مجتمع وعينة الدراسة، وأهم مصادر البيانات بالإضافة إلى أدوات جمع هذه البيانات.

## الفرع الأول : المنهج المستخدم

المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة وللإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث، وبما أننا نقوم بدراسة موضوع أثر سياسة الإقراض على القروض المصرفية المتعثرة، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل المعلومات وتفسيرها تفسيراً دقيقاً مع استخلاص النتائج الهامة.

## الفرع الثاني : مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي الجزائري القرض الشعبي الجزائري فروع غرداية بمختلف فئاتهم الوظيفية، خاصة موظفي مصلحة القروض، الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية والعملية، حيث تم التوجه بالدراسة للمجتمع الجزئي إلا أنه يمكن اعتبار عينة البحث هي لأصحاب الاستبيانات المكتملة وسيتم توضيح عددها لاحقاً.

## الفرع الثالث: أداة الدراسة

## 1- إعداد استمارة الاستبيان:

بغية الحصول على البيانات والمعلومات من أفراد مجتمع الدراسة تطلب الأمر تصميم استبيان خصيصاً لهذا الغرض وذلك بناءً على فرضيات الدراسة ومتغيراتها التابعة (القروض المتعثرة) والمستقلة (سياسة الإقراض)، ويتكون هذا الاستبيان من جزأين على النحو التالي:

- ✓ الجزء الأول: الخصائص الوظيفية لأفراد العينة وتشمل (الفئة الوظيفية، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية).
  - ✓ الجزء الثاني: يتضمن يتضمن (38) فقرة تقيس أثر سياسة الإقراض على القروض المتعثرة مقسمة كما يلي:
    - المحور الأول: سياسة الإقراض المتبعة بالبنك تضم (14) أربعة عشر فقرة.
    - المحور الثاني: أسباب تعثر القروض يضم (11) إحدى عشر فقرة؛
    - المحور الثالث: إجراءات المتبعة من قبل البنك للحد و معالجة القروض المتعثرة يضم 14 أربعة عشر فقرة.
- حيث كانت أغلب الأسئلة لها أجوبة محددة ومغلقة من أجل تسهيل المعالجة الإحصائية لها .

2- تحكيم الاستبيان: قبل توزيع الاستبيان تم إخضاعه لعملية تحكيم من قبل أساتذة مختصين وغير مختصين في هذا المجال (المالية والبنوك) وهذا بغية التأكد من سلامة بناء الاستبيان من مختلف الجوانب، خاصة من حيث:

✓ دقة صياغة الأسئلة وصحة العبارات.

✓ توزيع خيارات الإجابة لضمان ملائمتها لعملية المعالجة الإحصائية.

✓ مدى مطابقتها و ملائمتها لإشكالية الدراسة المطروحة.

وفي الأخير وبناء على الملاحظات والتوصيات الواردة من الأساتذة المحكمين، تمت صياغة الاستبيان بشكل نهائي أنظر إلى الملحق رقم (1).

### 3-توزيع الاستبيان:

بعد تحكيم وتصحيح الاستبيان بناء على آراء المحكمين تم التوصل إلى الصيغة النهائية له حيث قمنا بتوزيعه على عينة الدراسة حوالي (60استمارة) ، وبعد جمع الاستبيانات الموزعة قمنا بعملية فرزها وتبويبها فتحصلنا على 49 استمارة صالحة للتحليل والجدول التالي يوضح إجراءات التوزيع:

### الجدول رقم (2-2): إجراءات توزيع الاستبيان

البيان	العدد	النسبة المئوية
الاستمارات الصالحة للتحليل	49	81%
الاستمارات المفقودة	8	13%
الاستمارات الملغاة (غير كاملة الإجابة أو الواردة بعد الأجل)	3	5%
مجموع الاستمارات الموزعة	60	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مجريات توزيع الاستبيان.

### 4-الصدق والثبات

عند تطبيق اختبار المصدقية والثبات ألفا كرونباخ وجدنا أن قيمة معامل الصدق بلغت (0.68) أما معامل الثبات فبلغ (0.83) ، إذن النموذج صادق وثابت حيث إذا ما أعدنا توزيع الاستبيان ستحصل على نفس النتائج تقريبا.

### الجدول (1-2) نتائج اختبار صدق الإستبانة

العبارة	معامل الصدق	معامل الثبات
49	0.689	0.83

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج برنامج SPSS

الفرع الرابع: توزيع العينة حسب المتغيرات الوظيفية.

### 1- توزيع العينة حسب متغير الوظيفة:

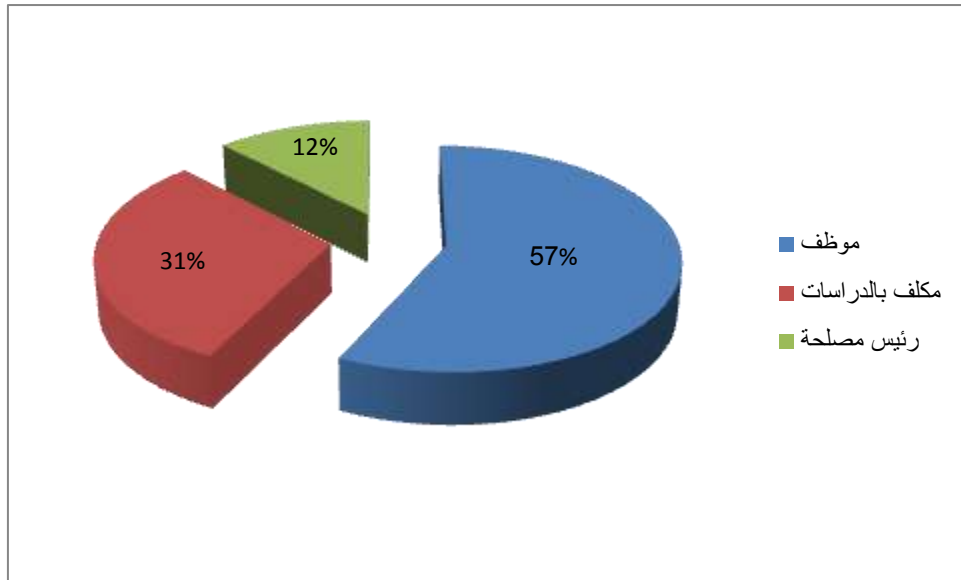
يبين الجدول رقم (2-3) التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب اختلاف وظائفهم وهذا على النحو التالي:

الجدول رقم (2-3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
موظف	28	57%
مكلف بالدراسات	15	31%
رئيس مصلحة	6	12%
المجموع	49	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستبيان.

الشكل رقم (2\_1): تمثيل عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على EXEL

من خلال الجدول السابق يتضح لنا توزيع التكرارات والنسب المئوية حسب متغير الفئة الوظيفية لأفراد عينة الدراسة، حيث تتكون من ثلاثة فئات، نلاحظ أن أكثر الفئات الوظيفية تكراراً هي الفئة الأولى (موظف عادي) بنسبة 57% تليها الفئة الثانية (مكلف بالدراسات) بنسبة 31% وأقل الفئات تكراراً هي الفئة الثالثة (رئيس مصلحة) بنسبة 12%.

2-توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي:

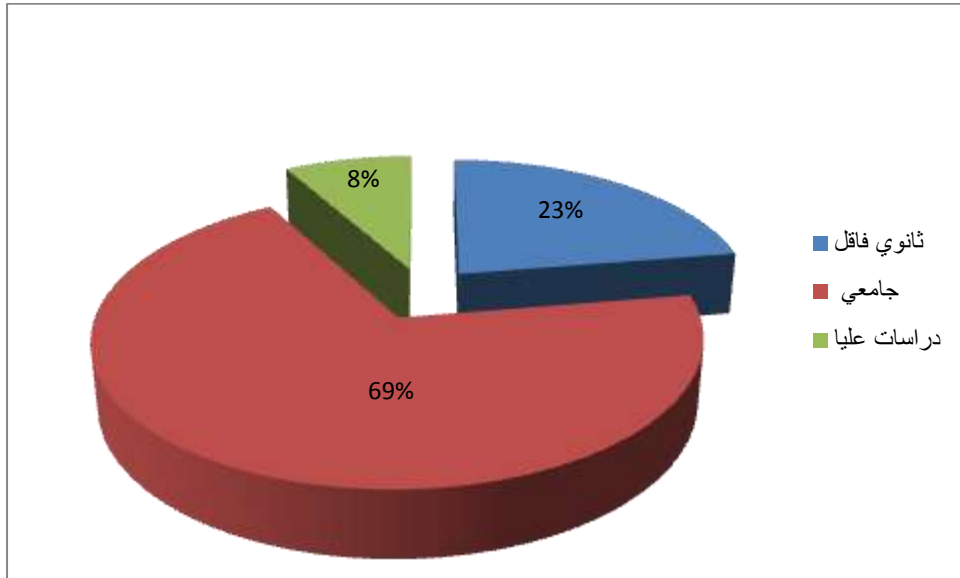
يبين الجدول رقم (2-4) التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب اختلاف مستواهم العلمي وهذا على النحو التالي:

الجدول رقم (2-4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
23%	11	ثانوي فاقل
69%	34	جامعي
8%	4	دراسات عليا
100%	49	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستبيان

الشكل رقم (2\_2): تمثيل عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على EXEL

من خلال الجدول السابق يتضح لنا توزيع التكرارات والنسب المئوية حسب متغير المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة حيث نلاحظ أن أكثر الفئات العمرية تكرارا هي الفئة الثانية (جامعي) بنسبة 69%، تليها الفئة الأولى ( ثانوي فاقل) بنسبة 23%، في حين أن الفئة الثالثة (دراسات عليا) تمثل نسبة قليلة 8%، وعموما من خلال هذا التوزيع نلاحظ أن الأغلبية هم من ذوي الشهادات العلمية المؤهلة.

3-توزيع العينة حسب متغير الخبرة المهنية:

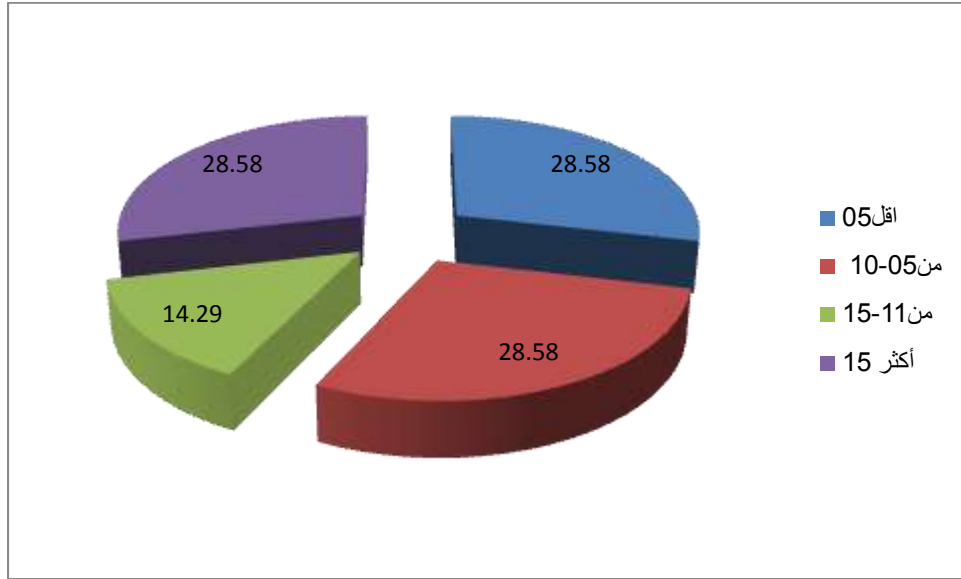
يبين الجدول رقم (2-5) التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب خبرتهم المهنية وهذا على النحو التالي:

الجدول رقم (2-5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة
اقل من 05 سنوات	14	%28.58
من 05 إلى 10 سنة	14	%28.58
من 11 الى 15 سنة	7	%14.29
أكثر من 15 سنة	14	%28.58
المجموع	49	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستبيان

الشكل رقم (2\_3): تمثيل عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على EXEL

من خلال الجدول السابق يتضح لنا توزيع التكرارات والنسب المئوية حسب متغير الخبرة المهنية لأفراد عينة الدراسة، حيث تتكون من أربع فئات، نلاحظ أن أكثر الفئات تكرارا هي الفئة الأولى والثانية والأخيرة بنفس النسبة %28.58، واقل الفئات تكرارا هي الفئة الثالثة بنسبة %14.29، وعموما فان غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الموظفين ذوي الخبرة المهنية العالية نسبيا ما يدل على الكفاءة.



الفرع الخامس: الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة

### 1- الأساليب والأدوات الإحصائية

نحاول من خلال هذا الفرع بيان الأدوات و الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات المجمعة من الاستبيان.

حيث تم الاعتماد على العديد البرامج الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for the Social Sciences) ويرمز له اختصارا بـ SPSS، وبرنامج الجداول الالكترونية (EXCEL) بعدها قمنا بتفريغ وتحليل الاستبيان و اعتمدنا الأدوات الإحصائية التالية:

- النسب المئوية والتكرارات.

- الانحراف المعياري Ecart type القيمة الأكثر استخداما من بين مقاييس التشتت الإحصائي لقياس مدى التبعثر الإحصائي، أي أنه يدل على مدى امتداد مجالات القيم ضمن مجموعة نتائج الاستبيان.

- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان .

- اختبار التوزيع الطبيعي (kolmogrov-Smirnov).

- اختبار الارتباط (Correlation)

- اختبار الفروقات Anova.

المبحث الثاني: تحليل نتائج أسئلة الدراسة

المطلب الأول: وصف عينة الدراسة

بعد تفرغ بيانات الاستبيان تحصلنا على 49 استبانة مستردة من عينة الدراسة المقررة في الجداول والأشكال التي أعدناها تم تحويل المتغيرات الاسمية (موافق بشدة، موافق، موافق إلى حد ما، غير موافق، غير موافق بشدة) إلى متغيرات كمية (1،2،3،4،5) على التوالي في المحورين الأول والثالث (سياسة الإقراض وإجراءات البنك) أما في المحور الثاني (أسباب تعثر القروض) فقد قمنا بعكس المقياس إلى مقياس سلبى (1،2،3،4،5) لتمكين من استنتاج العلاقة بين المتغير التابع والمستقل.

الجدول(2-6) درجة أهمية عبارات الاستبيان لدى أفراد العينة في المحورين الأول والثالث:

التصنيف	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: مقياس ليكرت الخماسي.

الجدول(2-7) درجة أهمية عبارات الاستبيان لدى أفراد العينة في المحور الثاني:

التصنيف	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبة.

مقياس التحليل:

تم تحديد طبيعة كل سؤال عند التحليل الإيجابي أو سلبى عن طريق تحديد الفئة التي يقع فيها قيمة المتوسط الحسابي، وتم حساب:

- حدود الفئات: ويتم ذلك عن طريق حساب المدى

- المدى = القيمة الكبرى - القيمة الصغرى = 5 - 1 = 4

- طول الفئة: المدى / عدد التكرارات = 4 / 5 = 0.8

- نضيف النتيجة 0.8 بالتدرج إلى الفئات ابتداء من الفئة الأولى وتكون كالاتي:

- إذا كان المتوسط الحسابي للآراء محصور بين: [1 - 1.8] يكون مستوى موافقة العينة منخفض جدا.

- إذا كان المتوسط الحسابي للآراء محصور بين: [1.81 - 2.6] يكون مستوى موافقة العينة منخفض.

- إذا كان المتوسط الحسابي للآراء محصور بين: [2.61 - 3.4] يكون مستوى موافقة العينة متوسط نوعا ما.

- إذا كان المتوسط الحسابي للآراء محصور بين: [3.41 - 4.2] يكون مستوى موافقة العينة مرتفع .
- إذا كان المتوسط الحسابي للآراء محصور بين: [4.21 - 5] يكون مستوى موافقة العينة مرتفع جدا .

الجدول (2-8) يبين مقياس التحليل في المحور الأول والثالث:

مرتفع جدا	مرتفع	متوسط نوعا ما	منخفض	منخفض جدا
[5 - 4.21]	[4.2 - 3.41]	[3.4 - 2.61]	[2.6 - 1.81]	[1.8 - 1]

المصدر: من إعداد الطالبة

الجدول (2-9) يبين مقياس التحليل للمحور الثاني:

مرتفع جدا	مرتفع	متوسط نوعا ما	منخفض	منخفض جدا
[1.8 - 1]	[2.6 - 1.81]	[3.4 - 2.61]	[4.2 - 3.41]	[5 - 4.21]

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج

سنحاول من خلال هذا المطلب إثبات صحة الفرضيات التي بنينا على أساسها دراستنا هذه.

الفرع الأول: إثبات صحة الفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى على أن البنك يتبع سياسة إقراض غير سليمة والتي بدورها تساهم في تعثر القروض

البنكية.

ولاختبار صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى، ويتم حساب الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ثم على العبارات مجتمعة والوسيط هو احد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة أما الانحراف المعياري فهو مقياس من مقاييس التشتت.

جدول رقم (2-10): يوضح اتجاه إجابات العينة للمحور الأول

العبارات	التفسير	المتوسط	الانحراف المعياري
س1	موافق بشدة	4,27	,670
س2	موافق بشدة	4,24	,751
س3	موافق بشدة	4,37	,602
س4	موافق	4,10	,823
س5	موافق	3,67	,875
س6	موافق	4,14	,645
س7	موافق	3,61	1,115
س8	موافق	3,50	,825
س9	موافق بشدة	4,33	,774
س10	موافق بشدة	4,47	,616
س11	موافق بشدة	4,41	,705
س12	موافق	4,18	,782
س13	موافق	3,92	,812
س14	موافق	3,67	1,197

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss .

من خلال النتائج المتحصل عليها لاحظنا أن اغلب إجابات المحور الأول تؤول إلى الموافقة وهذا يعني أن غالبية أفراد العينة موافقين على ما جاء في عبارات المحور المتعلق بالفرضية الأولى حول سياسة الإقراض المتبعة بالبنك وهو ما يدعمه مؤشر الانحراف المعياري المتمثل في القيمة حوالي 0.7 إلا أن هذا لا يعني أن جميع أفراد العينة يتفقون في إجاباتهم فيوجد منهم الموافقين ومنهم المحايدون ومنهم غير الموافقين.

حيث نلاحظ في العبارات (1،2،3،،9،10،11) أن قيمة متوسطاتها محصورة في المجال [4.21- 5] حيث يكون مستوى موافقة العينة مرتفع جدا فالموافقة على العبارة رقم 01 تدل على توفر البنك دليل مكتوب لسياسة الإقراض يضمن المعالجة الموحدة لكافة الأمور المتعلقة بالإقراض وهذا العنصر مهم جدا حيث أن وجود سياسة واضحة وشاملة مكتوبة متاحة لجميع موظفي البنك قد تساعد في عدم وقوعهم في أخطاء تؤدي لتعثر القروض حيث بلغ متوسط العبارة 4.27 وهي قيمة مرتفعة جدا تدل على أن اغلب إجابات العينة كانت موافقة بشدة على وجود دليل لسياسة الإقراض داخل البنك أما الانحراف المعياري فقد بلغ 0.670 وهذا يدل على أن إجابات العينة كانت متجانسة ومتقاربة.

أما بالنسبة للعبارة 02 فهي توضح أن البنك يقوم بتمويل نشاطات متنوعة تساهم في توزيع المخاطر على عدة أنواع من القروض أي إذا ما حصل مشكل في قطاع معين وأدى إلى تعثر القروض الخاصة بهذا القطاع يمكن أن يتدارك

البنك خسارته في القطاعات الأخرى وبالتالي ستكون نسبة التعثر قليلة مقارنة بان يركز البنك نشاطاته في نوع معين من القروض حيث بلغ متوسط العبارة 4.24 وهي قيمة مرتفعة جدا تجمع على أن إجابات العينة توافق بشدة على هذه العبارة، أما بالنسبة للانحراف المعياري فقد بلغ 0.751 فدلالة على التجانس النسبي لإجابات العينة. والعبارة 03 تنص على قيام البنك بتحديد حجم الأموال الممكن إقراضها حيث بلغ متوسط العبارة 4.37 وهي قيمة مرتفعة جدا وهذا أمر ايجابي بالنسبة للبنك وذلك من خلال وضع حد أقصى للقروض الممنوحة يتوافق مع إمكانيات البنك بحيث لا يقوم بالتوسع في عملية الإقراض عشوائيا بل يحدد السقف الذي لا يتجاوز لتجنب الدخول في متاهة التعثر، أغلبية الإجابات كانت تؤول إلى الموافقة مع وجود تجانس في هذه الإجابات كون الانحراف المعياري لها لم يتجاوز القيمة 0.602.

أما العبارة رقم 09 فهي تدل على إتباع البنك المعايير الاحترازية الدولية في نشاطاته تقيه من خطر التعثر فقد بلغ متوسط هذه العبارة 4.33 وهي قيمة مرتفعة جدا تبين اتفاق العينة على هذه العبارة أما الانحراف المعياري بلغ 0.774 دليل على التجانس النسبي لإجاباتهم.

أما العبارة رقم 10 تدل على أن البنك يأخذ بعين الاعتبار السياسة النقدية للبنك المركزي ويتبع التعليمات التي يفرضها عليه للتحكم في الائتمان والتأثير على كميته أو حجمه عن طريق الأساليب الكمية بالإضافة إلى أساليب الرقابة الكيفية لتوجيه استخدامات البنك للأوجه المرغوبة كالتنوع بقطاع معين وتشجيع الاستثمار فيه وبلغ متوسط العبارة 4.47 وهي قيمة مرتفعة جدا دليل على إجماع الإجابات على أن البنك يتبع تعليمات البنك المركزي بالإضافة إلى أن الانحراف المعياري لهذه العبارة بلغ 0.616 دليل على أن أغلبية الإجابات كانت موافقة على هذه العبارة .

أما فيما يتعلق بالعبارة رقم 11 التي تمحورت حول قيام البنك بتحليل النسب والمؤشرات المالية لمشروع العميل والتي قد تساهم في معرفة ما إذا كان المشروع قادر على تحقيق دخل يؤدي إلى سداد العميل لقرضه حيث يقوم البنك بمقارنة النسب بالنسب المناظرة لشركة أخرى مماثلة لنفس القطاع لمعرفة المركز المالي، فقد بلغ متوسط العبارة 4.41 وهي قيمة مرتفعة جدا تدل على أن أفراد العينة يتفقون في أن البنك يقوم بتحليل النسب والمؤشرات المالية لمشروع العميل أما بالنسبة للانحراف المعياري فبلغ 0.705 أي عدم وجود اختلافات كثيرة بين إجابات أفراد العينة .

نلاحظ أن متوسطات العبارات السابقة مرتفعة جدا دليل على أن البنك يتبع ما جاء فيها، وقد تراوحت نسب الانحراف المعياري لهذه العبارات بين (0.61 - 0.75) وتشير هذه القيم إلى التجانس المعتبر لإجابات العينة أي أنهم متفقون بدرجة معتبرة على هذه الفقرات.

نلاحظ في العبارات (4-5-6-7-8-12-13-14) أن قيمة متوسطاتها محصورة في المجال [3.41-4.2] حيث يكون مستوى موافقة العينة مرتفع فالموافقة على العبارة رقم 04 تقضي بقيام البنك بتنوع مجالات استثماره وتوزيعها على عدة مناطق جغرافية أي أن البنك لا يقوم بالتركيز على قطاع معين أو منطقة جغرافية واحدة بل يقوم بتوزيع القروض والتنوع في مجالات ومناطق الاستثمار وينوع أيضا في تواريخ استحقاق القروض ليتمكن من توزيع المخاطر والتقليل منها فقد بلغ متوسط هذه العبارة 4.10 وهي قيمة مرتفعة يتوافق عليها أفراد العينة أما الانحراف المعياري لهذه العبارة فقد بلغ 0.823 وجود تجانس في الإجابات إلى حد ما.

أما بالنسبة للعبارة 05 المتعلقة بجودة الخدمات التمويلية وسرعة حصول العميل على الأموال فنسبة الموافقة لهذه العبارة كانت مرتفعة حيث أن الخدمات التمويلية قد تأخذ وقتا طويلا حول دراسة ملف وضع العميل بالإضافة إلى اتخاذ قرار المنح أو الرفض للقروض فمتوسط إجابات العينة قد بلغ 3.67 أي أن اغلب الموظفين قد وافقوا على هذه العبارة وكانت إجاباتهم متجانسة نوعا ما وذلك لان الانحراف المعياري قد بلغ 0.875.

أما العبارة 06 التي تقضي باختلاف المستويات الإدارية المسؤولة عن قرار منح القرض فنسبة الموافقة كانت مرتفعة وهذا دليل على أن مسؤولية اتخاذ القرار التمويلي ترتبط بحجم ونوعية القرض أي أن البنك يقوم بتقسيم القروض على حسب حجمها أي لكل سقف معين لجنة خاصة به تقوم باتخاذ قرار المنح أو الرفض، وهذه اللجان تكون على مستوى الوكالة أو المديرية الجهوية أو المديرية المركزية، حيث بلغ متوسط العبارة 4.14 أما بالنسبة للانحراف المعياري فبلغ 0.645 دليل على تجانس إجابات العينة.

والعبارة 07 تنص على أن البنك يغلب في اتخاذه لقرارات منح القرض جانب الربح على جانب المخاطرة حيث بلغت قيمة المتوسط لهذه العبارة 3.61 وهي قيمة مرتفعة لكن هذا الأمر سلمي بالنسبة للبنك بحيث يقوم بالأخذ بعين الاعتبار جانب المخاطرة فلا بد أن تكون هناك دراسة عميقة لحجم المخاطرة التي يقوم بها البنك فكما نعلم انه كلما زاد العائد ارتفعت المخاطرة لذلك وجب على البنك اتخاذ القرار السليم أو إذا ما كان الربح معتبر فيمكنه أن يقوم بتقاسم المخاطرة أو أن يتبع أسلوب آخر من أساليب إدارة المخاطر حتى يغتنم فرصة الربح وبلغ الانحراف المعياري لهذه العبارة 1.115 دليل على التشتت الكبير في إجابات العينة أي أنهم لا يتفقون تماما على هذه العبارة وهذا الأمر أيضا لا بد من أخذه بعين الاعتبار.

العبارة 08 تخص تطبيق البنك للمعايير ونماذج منح الائتمان PRISM، 5P's، 5C's وذلك من خلال دراسة قدرة وشخصية العميل اللذان يعتبران العنصران الأساسيان اللذان لا نقاش فيهما أما بالنسبة للعناصر الأخرى ك رأس المال والضمانات والمناخ العام إذا ما نقص عنصر يمكن تعويضه بعنصر آخر أما بالنسبة للنموذجين الآخرين فهما

يتشابهان مع النموذج السابق مع اختلاف في التسميات فقط وخلصت اغلب الدراسات إلى أن عنصر الإدارة هو السبب الرئيسي في تعثر القروض لذلك وجب قيام البنك بدراسات دقيقة للجوانب السابقة الذكر حيث بلغ متوسط العبارة 3.50 وهي قيمة مرتفعة تدل على تطبيق البنك لهذه المعايير أما بالنسبة للانحراف المعياري فقد بلغ 0.825 دليل على تجانس نسبي مقبول لإجابات العينة.

أما العبارة 12 فتقتضي بتوفر البنك على قاعدة بيانات ومعلومات عن كافة العملاء تساعد في اتخاذ قرار تمويلي صائب حيث قد بلغ متوسط العبارة 4.18 وهي قيمة مرتفعة تدل على إجماع عينة الدراسة على وجود قاعدة بيانات تمد البنك بكافة المعلومات التي تخص العميل طالب القرض من حيث معاملاته السابقة مع البنك أو البنوك الأخرى أي طبيعة العلاقة العملية التي تربط العميل بالبنك أما الانحراف المعياري فقد بلغ 0.782 دليل على تجانس نسبي إجابات العينة .

فالعبارة 13 تضمنت اعتماد البنك في قرار منح القرض على الضمانات أكثر من اعتماده على جدوى المشروع حيث بلغ متوسط العبارة 3.92 وهي قيمة مرتفعة أما بالنسبة للانحراف المعياري فقد بلغ 0.812 وهو دليل على الاتفاق النسبي لإجابات العينة وهذا الأمر يعتبر سلبي بالنسبة للبنك وذلك كون الضمانات تعتبر عنصر تكميلي لملف القرض لكن دراسة جدوى المشروع تعتبر عنصر أساسي يجب أخذها بعين الاعتبار فهي تمثل النظرة المستقبلية للمشروع وإمكانية تجسيده وما إذا كان العميل قادر على تحقيق دخل من خلال هذا المشروع الذي بدوره قد يؤدي لسداد القرض أما في ما يخص الضمانات فهذا هو الخطأ الذي تقع فيه اغلب البنوك حيث أنها تمول المشروع بناءاً للضمانات المقدمة حيث يمكن أن يقع خطأ في تقييم هذه الضمانات مما قد يقف عائق في إمكانية استرجاع البنك لمبلغ القرض

أما العبارة 14 فهي تنص على احتواء البنك لأنظمة استعلام ونماذج الإنذار المبكر حيث بلغ متوسط العبارة 3.67 أما الانحراف المعياري فقد بلغ 1.197 رغم أن إجابات العينة تؤول إلى الموافقة على العبارة السابقة إلا انه يوجد تشتت كبير بين إجاباتهم مما يشكك وجود أنظمة استعلام ونماذج للإنذار المبكر بالبنك ذات فعالية وموثوقة من قبل الموظفين، حيث أن نظام الاستعلام يساهم في توفير بيانات عن كافة العملاء والعمليات الممولة بالإضافة إلى علاقات العميل بالمؤسسات المصرفية الأخرى، هذا النظام لا يمكن الاستغناء عنه فالاستعلام يعرف بصانع القرار الائتماني حيث انه يساعد في ترقية الأداء المالي للمصارف التجارية أما بالنسبة لنماذج الإنذار المبكر فلا بد على البنك أن يتبنى النماذج العالمية التي ثبت نجاحها حتى يتمكن من التنبؤ بالخطر قبل حدوثه وان يعمل على تصحيح هذه الأخطاء لتجنب الوقوع في التعثر أو الفشل .

جدول رقم(2-11) يبين المتوسط الكلي لإجابات العينة في المحور الأول

غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق بشدة	
1.80-1	2.6-1.81	3.4-2.6	4.2 -3.41	5-4.21
			<b>4.06</b> <b>مرتفع</b>	سياسة الإقراض

المصدر: من إعداد الطالبة

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن اغلب الإجابات كانت تؤول للموافقة حيث انحصرت في المجال [3.41-4.2] وهي قيمة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الكلي لعبارات المحور الأول المتعلق بسياسة الإقراض 4.06 وبلغ الانحراف المعياري الكلي لإجابات العينة 0.417 أي عدم وجود تشتت في الإجابات ككل وهذا دليل على أن إجابات العينة توافق على اغلب الفقرات المذكورة ومن خلال هذا ننفي الفرضية الأولى المتعلقة بان سياسة الإقراض المتبعة غير سليمة ونقول أن سياسة الإقراض بالبنوك الثلاثة CPA، BNA، BEA سليمة نوعا ما وذلك كون اغلب الإجابات تؤول إلى الموافقة إلا انه في بعض الإجابات نلاحظ تشتت نوعا ما .

### الفرع الثاني: إثبات صحة الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على أن البنك هو المتسبب الرئيسي في تعثر القروض واختبار صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من عبارات المحور الثاني. الجدول رقم(2-12) يوضح اتجاه إجابات العينة للمحور الثاني.

الانحراف مع	الوسيط	التفسير
,771	1,78	موافق بشدة
,953	2,27	موافق
,957	2,29	موافق
,791	1,71	موافق بشدة
,721	1,98	موافق
,993	2,82	الى حد ما
,759	1,92	موافق
1,112	2,37	موافق
,791	2,43	موافق
,972	2,37	موافق
,905	2,18	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss



من خلال النتائج المتحصل عليها لاحظنا أن اغلب إجابات المحور الثاني تؤول إلى الموافقة وهذا يعني أن غالبية أفراد العينة موافقين على ما جاء في عبارات المحور المتعلق بالفرضية الثانية .

حيث نلاحظ في العبارات (1- 4) أن قيمة متوسطاتها محصورة في المجال [1- 1.80] حيث يكون مستوى موافقة العينة مرتفع جدا فالموافقة على العبارة رقم 01 التي تنص على أن مسؤولية التعثر تقع على العميل وذلك بسبب سوء إدارته للمشروع وعدم كفاءته حيث لا بد على البنك قبل أن يمنح القرض أن يتأكد من كفاءة العميل وذلك من خلال معيار PRISM لأنه يجوي على عنصر الإدارة والذي يعتبر عنصر مهم جدا كون اغلب المشاريع المتعثرة سببها سوء إدارة العميل فلا بد على إدارة الائتمان أن تركز على الفعل الإداري للعميل وتحديد قدرته على النجاح والنمو ، حيث بلغ متوسط العبارة 1.78 وهي قيمة مرتفعة جدا تدل على أن أغلبية أفراد العينة يوافقون تماما على هذه العبارة بالإضافة إلى أن الانحراف المعياري لها قد بلغ 0.771 وهذا دليل على أن إجابات العينة كانت متجانسة نوعا ما.

أما بالنسبة للعبارة 04 التي تسند المسؤولية للعميل حول استخدامه للقرض لغير الغرض المخصص له نلاحظ أن أغلبية إجابات العينة تؤول للموافقة بشدة، وقد بلغ متوسط هذه العبارة 1.71 وهي قيمة مرتفعة جدا، وبلغ الانحراف المعياري للإجابات 0.791 وهي قيمة مقبولة تدل على تجانس إجابات العينة نوعا ما ، حيث أن العميل يتحایل أحيانا من جهة تقديم مستندات حول دراسة جدوى مشروع معين وفي الواقع يستغل ذلك ويستخدم قيمة القرض في غرض آخر لذا وجب على البنك أن يقوم بمتابعة نشاط العميل ويقسم قيمة القرض على دفعات ليتأكد من صحة المعلومات المقدمة وان العميل يستغل أموال التسهيلات في الغرض المتفق عليه .

ونلاحظ بالنسبة للعبارات ( 2-3-5-7-8-9-10-11) أن قيمة متوسطاتها محصورة في المجال [1.81- 2.60] حيث يكون مستوى موافقة العينة مرتفع فالموافقة على العبارة رقم 02 التي تمحورت حول أن التغيرات التشريعية والقانونية تعتبر أيضا من أسباب تعثر القروض قد كانت مرتفعة وذلك كون متوسط العبارة بلغ 2.27 حيث نلاحظ تشتت كبير في إجابات العينة وذلك لان الانحراف المعياري قد بلغ 0.957 ، لا بد على البنك أن يأخذ بعين الاعتبار هذه التغيرات ويحاول أن يحترمها ويتبعها في قراراته حول منح القرض من عدمه.

أما بالنسبة للعبارة 03 التي تسند مسؤولية تعثر القرض إلى البنك من خلال منح القروض لبعض العملاء اعتمادا على المركز الشخصي والاجتماعي له فأحيانا كثرة اعتماد البنك على العوامل الذاتية قد يؤدي إلى تعثر القرض ، لذا لا بد على البنك أن يعتمد في قرار التمويل على العوامل الموضوعية المتعلقة بدراسة الملف والاستعلام ... أكثر من

اعتماده على العوامل الأخرى ، بلغ متوسط العبارة 2.29 وهي قيمة مرتفعة تعبر على الاتفاق بين إجابات العينة بالإضافة إلى وجود تباعد كبير في الإجابات وذلك كون الانحراف المعياري بلغ 0.957.

العبارة 05 تتمحور حول قيام العميل بالتوسع في المشروع خلافا لما جاء في دراسة الجدوى الاقتصادية ودون إذن من البنك بلغ متوسط العبارة 1.98 وهي قيمة مرتفعة تدل على أن أغلبية الإجابات كانت موافقة على العبارة أما الانحراف المعياري فبلغ 0.721 وهي قيمة تدل على تجانس معتبر في إجابات العينة وعدم وجود اختلافات كثيرة في إجاباتهم، حيث أن قيام العميل بالتوسع في المشروع طمعا في زيادة الأرباح ودون دراسات متقنة أي أن إمكانياته لا تسمح بالتوسع لكنه يغامر بذلك مما قد يؤدي إلى تعثر المشروع والذي بدوره يؤدي إلى تعثر القروض، لذلك لا بد على العميل أن يحافظ على أموال البنك وذلك من خلال حسن توظيفها بما يحقق سداد القرض وفوائده عند تاريخ الاستحقاق.

أما العبارة 07 المتعلقة بقيام البنك بدراسة سطحية للتأكد من صحة المعلومات المقدمة بخصوص المشروع فنلاحظ أن متوسط العبارة قد بلغ 1.92 وهي نسبة مرتفعة تدل على موافقة أفراد العينة على العبارة وتجانس نسبي في إجاباتهم وذلك كون الانحراف المعياري بلغ 0.759 ، من المفروض أن البنك يقوم بالتأكد من صحة المعلومات المقدمة حول المشروع بالإضافة إلى قيامه بإعادة دراسة جدوى للمشروع خاصة به حتى يتمكن من استبعاد إمكانية تعثر القرض .

العبارة 08 تنص على نقص المعلومات الخاصة بالملف الائتماني هنا نرى أن المسؤولية كاملة تقع على البنك وذلك كون أي ملف ناقص من المفروض أن يرفض لكن أحيانا تتدخل بعض الأطراف في ذلك والتي قد تساهم في تعثر القرض بلغ متوسط العبارة 2.37 وهي قيمة مرتفعة تدل على موافقة إجابات العينة، أما بالنسبة للانحراف المعياري فقد بلغ 1.112 فنجد أن هنالك تشتت كبير جدا في إجابات العينة فنستنتج من خلال هذا أن هذه الظاهرة نادرة الحدوث.

العبارة 09 تقضي باعتماد العميل على جزء كبير من المديونية في تمويل مشروعه فلا بد على العميل أن يقوم بتمويل مشروعه بجزء أكبر من رأس ماله ويجعل المديونية كحل ثانوي لكن أغلبية المشاريع تمول عن طريق البنوك مما قد يؤدي إلى تعثر القرض وهذا سبب مهم جدا يجب أخذه بعين الاعتبار، بلغ متوسط العبارة 2.43 وهي قيمة مرتفعة فأغلب إجابات العينة تؤول للموافقة وبلغ الانحراف المعياري 0.791 وجود تشابه نسبي في إجابات العينة.

العبارة 10 اتخاذ قرار منح القرض بناء على تدخل أطراف أخرى بلغ متوسط هذه العبارة 2.37 وهي قيمة مرتفعة أي أن إجابات العينة توافق على هذه العبارة، أما الانحراف المعياري فقد بلغ 0.972 دليل على وجود تشتت كبير في إجابات العينة ، لا بد على البنك من إتباع سياسة صارمة تقضي بالشفافية وعدم الانحياز لإغراض شخصية بحيث أن قرار الائتمان يتخذ دون أي ضغوطات قد تمارس من أطراف أخرى لتأثر في هذا القرار لأنه قد يرجع بخسائر لن يتمكن البنك من تجاوزها.

أما العبارة 11 المتعلقة باعتماد قرار التمويل على الضمانات أكثر من الاعتماد على الجدارة الائتمانية فقد بلغ متوسطها 2.18 وهي نسبة مرتفعة تؤول إليها إجابات العينة أما الانحراف المعياري فقد بلغ 0.905 أي أن هنالك اختلافات كبيرة بين إجابات العينة، لكن الواقع أن البنك يركز كثيرا على الضمانات بالرغم من أنها عنصر تكميلي لملف القرض فمن المفروض أن يدرس الجدارة الائتمانية لأنها الأساس في قرار منح القرض ففي الأخير إذا لم يكن العميل جديرا بالائتمان المقدم له لن يسترجع البنك حقه وبالتالي يعتبر القرار التمويلي الذي منح على أساسه القرض خاطئ .

نلاحظ بالنسبة إلى العبارة 06 أن إجابات العينة تؤول إلى الموافقة إلى حد ما والمتعلقة بالسماح للمقترض باستخدام حصيلة القرض دفعة واحدة حيث قد بلغ متوسط هذه العبارة 2.82 وهي نسبة متوسطة نوعا ما أما بالنسبة للانحراف المعياري فقد بلغ 0.993 وهي قيمة تشير إلى تباعد كبير في إجابات العينة.

جدول رقم(2-13) يوضح المتوسط الكلي لإجابات العينة على عبارات المحور الثاني

موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	موافق	غير موافق بشدة	
1.80-1	2.6-1.81	3.4-2.6	4.2 -3.41	5-4.21	
	2,19 مرتفع				أسباب تعثر القروض

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

من خلال ما سبق نلاحظ أن عبارات المحور الثاني تنحصر في المجال [1.81- 2.6] فهي تؤول للموافقة وهي قيمة مرتفعة تدل على أن اغلب إجابات العينة تتفق حول توفر هذه الأسباب بالبنك .

جدول رقم (2-14) يوضح المتسبب الرئيسي في عملية تعثر القروض.

الانحراف المعياري	المتوسط	
0.49	1.97	تعثر القرض بسبب العميل
0.46	2.32	تعثر القرض بسبب البنك

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تعثر القرض بسبب كل من البنك والعميل حيث من خلال المتوسطات نلاحظ أن متوسط العبارات المتعلقة بالعميل بلغ 1.97 وهي قيمة مرتفعة تقوّل إلى الموافقة بشدة و إجابات العينة كانت متجانسة وذلك لان الانحراف المعياري للعبارات لم يتجاوز 0.490 وهذا دليل على أن السبب الرئيسي في تعثر القرض هو العميل أما بالنسبة للبنك فنلاحظ أن متوسط العبارات 2.32 وهي قيمة مرتفعة حيث أن إجابات العينة كانت متشابهة أي عدم وجود اختلافات كثيرة بين الإجابات وهذا دليل على أن البنك يعتبر متسببا أيضا في التعثر . من خلال ما سبق يمكننا نفي صحة الفرضية الثانية فالبنك يعتبر سبب في تعثر القروض لكنه ليس السبب الرئيسي وذلك لتدخل أسباب أخرى من ضمنها تصرفات العميل الذي يعتبر سبب أولي في تعثر القرض وهو ما يبينه المتوسط الحسابي للإجابات المتعلقة بالعميل .

### الفرع الثالث: إثبات صحة الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة على أن البنك يعتمد على إجراءات ومراحل للحد ومعالجة القروض المتعثرة ولاختبار صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من عبارات المحور الثالثة.

الجدول رقم (2-15) يوضح اتجاه إجابات العينة للمحور الثالث.

	التفسير	Moyenne	Ecart type
ج1	موافق	4,06	,944
ج2	موافق	4,06	,988
ج3	موافق	3,98	,946
ج4	موافق	3,86	,816
ج5	موافق بشدة	4,33	,801
ج6	موافق بشدة	4,29	,612
ج7	موافق بشدة	4,24	,693
ج8	موافق	4,02	,692
ج9	موافق	3,92	,786
ج10	موافق بشدة	4,22	,715
ج11	موافق	4,12	,600
ج12	موافق	3,24	,925
ج13	إلى حد ما	2,80	,912
ج14	إلى حد ما	3,08	,997

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

من خلال النتائج المتحصل عليها لاحظنا أن اغلب إجابات المحور الثالث تؤول إلى الموافقة وهذا يعني أن غالبية أفراد العينة موافقين على ما جاء في عبارات هذا المحور المتعلق بالفرضية الثالثة .  
نلاحظ من الجدول السابق أن العبارات (5-6-7-10) تؤول إلى الموافقة بشدة .

فالعبارة 05 المتعلقة بقيام البنك بدراسات دقيقة للمركز المالي للعميل، فقد كانت نسبة الموافقة مرتفعة جدا وذلك كون متوسط هذه العبارة قد بلغ 4.33 أما بالنسبة للانحراف المعياري فقد بلغ 0.801 وهي قيمة تعبر عن تجانس نسبي في إجابات العينة .

أما العبارة 06 التي تتعلق بقيام البنك بمراجعة دورية لحركة حسابات العميل فقد بلغ متوسطها الحسابي 4.29 وهي قيمة مرتفعة تعبر على الاتفاق بشدة حول قيام البنك بهذه العملية أما بالنسبة لانحرافها المعياري فقد بلغ 0.612 وهي اقل قيمة بلغ الانحراف المعياري لعبارات هذا المحور دليل على التجانس الكبير لإجابات العينة.

أما العبارة 07 فقد تمحورت حول متابعة البنك لعمليات الإقراض من تاريخ تقديم القرض إلى غاية استرداد قيمته كاملة مع الفوائد، بلغ متوسط هذه العبارة 4.24 وهي قيمة مرتفعة جدا تعبر عن الموافقة بشدة لإجابات العينة، وبلغ الانحراف المعياري لهذه العبارة 0.693 وهذا دليل على وجود تجانس بين إجابات العينة .

والعبارة 10 تنص على لجوء البنك إلى الإجراءات القانونية فور توقف العميل عن السداد، حيث بلغ متوسط العبارة 4.22 وهي قيمة مرتفعة جدا يتفق عليها أفراد عينة الدراسة، بالإضافة إلى ذلك فقد بلغ الانحراف المعياري 0.715 دليل على التجانس المقبول لإجابات العينة، وهذا الأمر غير مناسب للبنك حيث لا بد عليه ان يتبع إجراءات أخرى قبل أن يلجأ للإجراءات القانونية وذلك لأنها تأخذ وقت طويل بالإضافة إلى إمكانية أن رأس مال العميل قد لا يستوفي الدين.

أما بالنسبة للعبارات (1-2-3-4-8-9-11-12) فنلاحظ أن نسبة الموافقة محصورة في المجال [3.41-4.2] وهي قيمة مرتفعة .

حيث بلغ متوسط العبارة 01 المتعلقة بمتابعة البنك للظروف الخاصة والاقتصادية بالعميل كارتفاع المواد الأولية والضرائب وتذبذب السوق... 4.06 وهي قيمة مرتفعة تدل على أن اغلب إجابات العينة توافق على العبارة وقد بلغ الانحراف المعياري لها 0.944 تدل على عدم تجانس إجابات العينة .

أما العبارة 02 فتتعلق بقيام البنك بإعادة دراسة جدوى للمشروع الذي يرغب به العميل، بلغ متوسط هذه العبارة 4.06 وهي قيمة مرتفعة تؤول إليها إجابات العينة أما بالنسبة للانحراف المعياري فقد بلغ 0.988 فنلاحظ تشتت كبير يدل على عدم تجانس إجابات العينة مما يشكك لنا قيام البنك بهذا الإجراء فدراسة الجدوى تعتبر أهم شيء في المشروع حتى يتأكد البنك من أن مدخلات هذا المشروع (إيرادات) اكبر من مخرجاته (تكاليف).

والعبارة 03 تمحورت حول الدراسات التي يقوم بها البنك للتنبؤ بإمكانية حدوث الخطر، لا بد على البنك أن يقوم بما نصت به هذه العبارة وذلك لتدارك الخطر قبل حدوثه وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العينة 3.98 وهي قيمة مرتفعة تؤول فيها إجابات العينة للموافقة لكن ما نلاحظه وجود تشتت كبير نوعا ما في إجاباتهم وذلك لان الانحراف المعياري بلغ 0.946 .

والعبارة 04 تقضي بمتابعة البنك للظروف السياسية والطبيعية التي قد تؤثر على نشاط العميل، بلغ متوسط هذه العبارة 3.86 وهي قيمة مرتفعة يتفق فيها أفراد العينة على قيام البنك بهذا الإجراء، نلاحظ أيضا أن الانحراف المعياري لهذه العبارة غير متجانس نوعا ما حيث بلغ 0.816.

أما العبارة 08 فهي لجوء البنك إلى تحويل الضمانات لسيولة لتعويض مبلغ القرض المتعثر، يعتبر من بين الحلول التي يلجأ إليها البنك لكن أحيانا ما تكون قيمة الضمانات غير كافية لتعويض المبلغ كاملا وذلك بسبب صعوبة تقييم

الضمانات، بلغ متوسط هذه العبارة 4.02 وهي قيمة مرتفعة تعبر على اتفاق العينة على أن البنك يعتمد كثيرا على هذا الإجراء لاسترداد المبلغ ونلاحظ أن قيمة الانحراف المعياري لم تتعدى 0.692 وهي تدل على تجانس إجابات العينة.

والعبارة 09 تقضي بلجوء البنك إلى الحد من منح التمويل أو التشديد في شروطه لتقليل حالة التعثر، وقد بلغ متوسط العبارة 3.92 وهي قيمة مرتفعة تعبر على الموافقة لهذه العبارة أما الانحراف المعياري فبلغ 0.786 وهي قيمة مقبولة تعبر عن التجانس النسبي لإجابات العينة، فقد يلجأ البنك أحيانا لإتباع سياسة إقراضية صارمة ومتشددة لتقليل من نسبة القروض المتعثرة فطبعاً إذا ما واصل التوسع في الإقراض فسينعكس تعثر هذه القروض على تعثر المصرف ككل.

أما العبارة 11 فهي تعبر عن قيام البنك بتسوية الدين المتعثر عن طريق إعادة جدولته وذلك إذا ما توفرت فيه شروط الاستمرار، بلغ متوسط هذه العبارة 4.12 وهي قيمة مرتفعة تدل على موافقة أفراد العينة على أن البنك يقوم بهذا الإجراء بالإضافة إلى ذلك فإننا نلاحظ أن قيمة الانحراف المعياري منخفضة جدا مقارنة بالقيم الأخرى دليل على تجانس إجابات أفراد العينة أي أن البنك يقوم بإعادة جدولة الدين إذا ما تأكد أن هذا المشروع يستحق ذلك .

ونلاحظ بالنسبة للعبارتين (13-14) أنها محصورة في المجال [2.61-3.4] وهنا تكون نسبة الموافقة متوسطة نوعاً ما.

فالعبارة 13 تتمحور حول قيام البنك بالمساهمة في رأس مال الشركة المتعثرة، بلغ متوسط هذه العبارة 2.80 وهي قيمة متوسطة تعبر عن إجابات العينة النسبية حول قيام البنك بهذا الإجراء أي أن هذه الحالة نادرة الحدوث وغير معروفة لدى عينة الدراسة وذلك من خلال تشتت إجاباتهم حيث بلغ الانحراف المعياري 0.912 .

فالعبارة 14 تدل على قيام البنك بشراء أصول العميل سداداً لمديونيته حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.08 أما الانحراف المعياري فقد بلغ 0.997 فهاتان القيمتان تدلان على قيمة متوسطة لموافقة العينة ذات تشتت كبير في الإجابات.

الجدول رقم (2-16) يبين المتوسط الكلي لإجابات العينة في المحور الثالث:

غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق بشدة	
1.80-1	2.6-1.81	3.4-2.6	4.2 -3.41	5-4.21
			<b>3.87</b> <b>مرتفع</b>	إجراءات البنك

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن اغلب الإجابات كانت تؤول للموافقة حيث انحصرت في المجال [3.41-4.2] وهي قيمة مرتفعة حسب مقياس التحليل حيث بلغ المتوسط الكلي لعبارات المحور الثالث المتعلق بالإجراءات المتبعة للتقليل ومعالجة تعثر القروض 3.87 وبلغ الانحراف المعياري لإجابات العينة 0.392 أي وجود تجانس كبير في الإجابات، ومن خلال هذا ثبت صحة الفرضية الثالثة المتعلقة باعتماد البنك على إجراءات ومراحل للحد ومعالجة القروض المتعثرة.

#### الفرع رابع: اختبار صحة الفرضية الرابعة

- اختبار التوزيع الطبيعي kolmogrov-Smirnov

من خلال جدول kolmogrov-Smirnov المتواجد في الملحق 02 سنحاول معرفة التوزيع الطبيعي للمتغير التابع للدراسة (أسباب تعثر القروض) حيث إذا ما كانت  $\text{sig} \leq 0.05$  فإن المتغير يخضع للتوزيع الطبيعي أما إذا كانت  $\text{sig}$  أكبر من 0.05 فإن المتغير يتبع توزيع احتمالي آخر.

من خلال جدول الملحق 02 kolmogrov-Smirnov نلاحظ أن قيمة  $\text{sig}$  بلغت 0.007 وهي اقل من 0.05 وهذه القيمة تعبر على أن المتغير التابع يتبع التوزيع الطبيعي، ومع تجانس المتوسطات والانحرافات سنستخدم أدوات الإحصاء الباراميتري (Pearson- معامل الارتباط و Anova لاختبار الفروقات).

اختبار صحة الفرضية 4: لاختبار صحة الفرضية الرابعة المتعلقة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة الإقراض و أسباب تعثر القروض عند مستوى معنوية 0.05 سنحاول دراسة العلاقة بين المتغيرات .



جدول رقم (2-17) يوضح الارتباط بين المتغيرات

	أسباب تعثر القرض	سياسة الإقراض
أسباب تعثر القرض	R=1	R=-0.446 Sig = 0.001
سياسة الإقراض	R=-0.446 Sig = 0.001	R=1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول أعلاه سنحاول دراسة العلاقة بين المتغيرين، فكلما اقتربت قيمة معامل الارتباط R إلى الواحد بالقيمة المطلقة دليل على وجود علاقة أما بالنسبة للدلالة الإحصائية فكلما كانت sig اصغر أو تساوي 0.05 فالعلاقة تكون ذات دلالة إحصائية .

نلاحظ من خلال الجدول أن معامل الارتباط بين المتغير المستقل (سياسة الإقراض) والمتغير التابع (القروض المتعثرة) قد بلغ -0.446 أما بالنسبة ل sig فقد بلغت 0.001 ، إذن نستنتج انه توجد علاقة ارتباط عكسية سالبة ضعيفة ودالة إحصائيا بين سياسة الإقراض والقروض المتعثرة .

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا إثبات صحة الفرضية الرابعة المتعلقة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة الإقراض و أسباب تعثر القروض.

#### الفرع الخامس: إثبات صحة الفرضية الخامسة

لاختبار صحة الفرضية الخامسة المتعلقة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمتغيرات الوظيفية ( الوظيفة- المؤهل العلمي - الخبرة المهنية ) سنقوم دراسة ذلك من خلال اختبار Anova و Levene.

جدول رقم (2-18) يوضح قيم sig لاختبار Anova و Levene

	الوظيفة	المؤهل العلمي	الخبرة المهنية
Anova	Sig=0.832	Sig=0.632	Sig=0.765
Levene	Sig=0.761	Sig=0.283	Sig=0.409

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

بالنسبة لمتغير الوظيفة : من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة sig لاختبار Anova بلغت 0.832 حيث أنها قيمة تفوق 0.05 نستنتج من خلال هذا عدم وجود فروق دالة إحصائية في تعثر القروض تعزى لنوع الوظيفة أما بالنسبة لاختبار Levene فقد بلغت 0.761 أي عدم وجود تجانس في التباينات.

بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي: نلاحظ أن قيمة sig بالنسبة لاختبار Anova 0.632 دليل على عدم وجود فروق دالة إحصائية في تعثر القروض تعزى للمؤهل العلمي، أما في اختبار Levene فقد بلغت 0.283 وهي قيمة تفوق 0.05 أي عدم وجود تجانس في التباينات.

بالنسبة لمتغير الخبرة المهنية: نلاحظ أيضا أن قيمة sig لاختبار Anova بلغت 0.765 وهي قيمة تفوق 0.05 دليل على عدم وجود فروق دالة إحصائية في تعثر القروض تعزى للخبرة المهنية، بالإضافة إلى قيمة sig في اختبار Levene هي 0.409 نستنتج عدم وجود تجانس في التباينات .

من خلال تحليل نتائج الجدول يمكننا نفي الفرضية الخامسة المتعلقة بوجود فروقات ذات دلالة إحصائية في تعثر القروض تعزى للمتغيرات الوظيفية المتمثلة في الوظيفة، المؤهل العلمي والخبرة المهنية.

## خلاصة الفصل:

استهدفت الدراسة الميدانية بشكل أساسي دراسة اثر سياسة الإقراض على القروض البنكية المتعثرة ، حيث استخدمت الدراسة برنامج SPSS لمعالجة وتحليل البيانات المجمعة من خلال الاستبيان وهذا للتأكد من صحة فرضيات الدراسة والإجابة على السؤال الرئيسي، وقد تعود نتيجة هذه الدراسة والتي تختلف عن نتائج بعض الدراسات السابقة إلى ارتباطها الكلي بوجهات نظر أفراد عينة الدراسة والتي قد تتسم بالمبالغة وعدم الواقعية في الإجابة على فقرات الاستبانة ، وبشكل خاص الأسئلة التي تمثل تعليمات وإجراءات من الفروض عدم مخالفتها وبالتالي من الصعب أن يجيب الشخص بغير ذلك .

من خلال نتائج التحليل توصلنا إلى أن البنوك الجزائرية تتبع سياسة إقراض سليمة نوعا ما لكنها غير مفعلة بصفة جيدة وذلك نظرا لتوفر أسباب التعثر بالبنك والتي بدورها قد تؤدي إلى النتائج ، حيث تقع مسؤولية التعثر على العميل كونه لا يحترم التعليمات المتفق عليها وتأتي مسؤولية البنك في المرتبة الثانية كونه لا يؤدي دوره الرقابي على أكمل وجه لذا وجب على البنك إتباع جميع الإجراءات الوقائية التي قد تمكنه من التحكم في نسبة تعثر القروض البنكية .

الخاتمة

## الخاتمة:

نظرا للدور الذي تلعبه البنوك التجارية في منح القروض التي تعتبر أهم أوجه الاستثمار بها، يولي المسؤولون بهذه البنوك عناية خاصة لهذا النوع من الاستثمارات كونه قطاع حساس يتعرض لمخاطر عديدة من شأنها أن تؤثر على عمل البنوك لذلك تقوم البنوك بوضع سياسات ملائمة تضمن سلامة إدارتها، وذلك من خلال مجموعة إجراءات ومبادئ تضعها الإدارة العليا لكي تتبعها مختلف المستويات الادارية الأخرى عند منحها للقروض، للتخفيف من حدة هذه المخاطر خاصة مخاطر عدم التسديد ، ومن المعروف أن القروض حتى ولو منحت على أساس سليم وسياسة سليمة إلا أنها ستنتطوي عليها مخاطر أخرى قد يكون العميل احد أسبابها .

حيث هدفنا في هذه الدراسة إلى التعرف على أثر سياسة الإقراض على القروض البنكية المتعثرة في البنوك BEA،BNA ،CPA بغرداية ولتحقيق هذا الهدف تم استعراض الإطار النظري و المفاهيمي للموضوع قصد الوقوف على خلفيته النظرية والتعرف على الدراسات السابقة والاستفادة منها في تحديد المتغيرات المؤثرة في إشكالية الدراسة بوضوح والتي تم صياغتها في سؤال جوهري " إلى أي حد تساهم سياسة الإقراض في التقليل من القروض المصرفية المتعثرة؟ " ثم طرحنا مجموعة من الفرضيات، ولتحقيق أهداف الدراسة في الجانب العملي تم تصميم استبيان لغرض جمع البيانات والمعلومات ،وباستخدام البرامج الإحصائية تم تحليل بيانات الاستبيان الذي مكنتنا من اختبار الفرضيات واستخلاص النتائج وتقديم اقتراحات بشأن الموضوع.

من خلال الفصل النظري والتطبيقي توصلنا إلى ما يلي:

- سياسة الإقراض بالبنوك الثلاثة BEA، BNA، CPA سليمة نوعا ما إلا أن الخلل في التطبيق وذلك من خلال تدخل أطراف أخرى في عملية اتخاذ قرار منح القرض بالإضافة إلى اعتماد البنك على الضمانات أكثر من اعتماده على جدوى المشروع زيادة إلى ذلك أن البنك يغلب في قراراته جانب الربح على المخاطرة.
- يعتبر البنك سبب في تعثر القروض لكن العميل يعتبر السبب الرئيسي في ذلك من خلال تلاعباته وتصرفاته الغير قانونية وعدم كفاءته في إدارة المشروع .
- القروض المتعثرة ظاهرة لا يمكن تجنبها نهائيا، ولكن يمكن التقليل من حجمها وذلك من خلال إتباع إجراءات قبلية تتمثل في احترام شروط سياسة الإقراض وإتباع جميع الإجراءات القانونية وشروط منح القرض بالإضافة إلى متابعة القرض من تاريخ تسليمه إلى غاية سداد جميع الأقساط بالفوائد .

- يمكن للبنك أن يتدارك خطر القرض المتعثر وذلك من خلال القيام بالمعالجة المصرفية للدين قبل اللجوء للإجراءات القانونية كونها الحل الأخير الذي يلجأ إليه البنك في هذه الحالات وذلك لأخذها وقت طويل بالإضافة إلى أن رأس مال العميل وممتلكاته قد لا تكفي لسداد قيمة القرض بفوائده.
- عند تعثر القرض لابد أن يتعرف البنك على الأسباب التي أدت إلى ذلك مع ضرورة تحديد أي مرحلة يصنف بها القرض في مراحل الفشل المالي حتى يتمكن من تحديد الطرق العلاجية لها.

### الاقتراحات والتوصيات:

- الحد من تدخل الأطراف الخارجية في اتخاذ قرارات منح القرض.
- عدم تدخل الدولة في سياسة الإقراض .
- تفعيل أنظمة الاستعلام ونماذج الإنذار المبكر.
- أن يقوم البنك بتمويل كل قرض على حسب حاجاته فأحياناً نقص التمويل قد يؤدي إلى تعثر المشروع.
- كتدعيم لعلاقة المديونية بين البنك والعميل يمكن دخول البنك كشريك في مشاريع العملاء وذلك لغاية استرداد مبلغ القرض وفوائده .
- إدراج لجان متخصصة لدراسة ومتابعة مشاريع العملاء مقسمة على حسب القطاعات الممولة من طرف البنك أي كل لجنة تختص في نوع محدد من القروض .
- وضع شروط تعاقدية تخص الكفاءة المهنية من اجل أن يضمن البنك حسن إدارة المشروع.
- التعرف على كفاءة العميل في إدارة مشروعه عن طريق اختبارات قد تسهل للبنك عملية اتخاذ القرار.

### آفاق الدراسة:

- اقتصرت دراستنا على نوع محدد من مخاطر الائتمان والمتمثل في تعثر القرض المصرفي ومن آفاق البحث نقترح ما يلي:
- دراسة اثر سياسة البنك المركزي على تعثر البنك ككل .
- دراسة دور الاستعلام المصرفي في ترشيد قرارات التمويل .
- دراسة اثر التعثر على الاقتصاد الوطني.

# قائمة المراجع والمصادر

المراجع بالعربية:

أولاً: الكتب

- 1- أحلام بوعبدلي، سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015.
- 2- حمزة محمود الزبيدي، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، الطبعة الأولى، 2002.
- 3- سوزان سمير ذيب ومحمود إبراهيم نور وآخرون، إدارة الائتمان، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان- الأردن الطبعة الأولى، 2012.
- 4- عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ احمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1999.
- 5- عبد المطلب عبد الحميد، الديون المتعثرة والأزمة المصرفية العالمية أزمة الرهن العقاري الأمريكية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- 6- عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف- السياسات المصرفية- تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية الإسلامية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007-2008.
- 7- فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة مخاطر البنوك في القرن الحادي والعشرين، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
- 8- منير إبراهيم هندي، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، منشأة المعارف، الإسكندرية- مصر، 2002.

ثانياً: البحوث الجامعية

- 1- بلال ابيش، إدارة القروض المصرفية في البنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA تقرت، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015.
- 2- حابس إيمان، دور التحليل المالي في منح القروض دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011.
- 3- خالد محمود الكحلوت، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية - غزة، 2005.



- 4- دعاء محمد زائدة، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2006.
- 5- زينب رمضاني، واقع القروض المصرفية المتعثرة لدى البنوك العمومية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012.
- 6- زغاشو فاطمة الزهراء، إشكالية القروض المتعثرة دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 02، 2014.
- 7- صافية بزيم، استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بالتعثر المالي دراسة تطبيقية عينة لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية غرداية، مذكرة ماستر في مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014.
- 8- صادق راشد الشمري، المؤتمر العلمي الثالث، بعنوان القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية، جامعة الإسراء الأهلية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، عمان - الأردن، 2009.
- 9- صديق توفيق نصار، دراسة تحليلية مقارنة في المصارف الإسلامية والتجارية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في ادارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، 2005.
- 10- قويدر ابتسام، دور التحليل الائتماني في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية وكالة قسنطينة (BEA)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2014، ص22.
- 11- هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012.

### ثالثا: المقالات العلمية

- 1- إبراهيم محمد علي الجزراوي ونادية شاكر النعيمي، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة (نظرية - تطبيقية) في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، 2010.

2- الفاتح الشريف يوسف الطاهر وإبراهيم فضل المولي البشير، دور الاستعلام الائتماني في الحد من تعثر التمويل في المصارف التجارية العاملة بالسودان، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم التكنولوجية، كلية الدراسات التجارية، العدد 16 ، 2015 .

3-محمد عبادي، تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان دراسة تحليلية للفترة (1989-2009)،مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، العدد 39 ، سبتمبر 2014.

4- نضال العريبد،دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23 العدد الثاني 2007.

#### رابعاً:التظاهرات العلمية

1-شريف مصباح أبو كرش،إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين أفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية غزة، المنعقد في 8-9 ماي 2005، ص 16.

#### المراجع باللغة الأجنبية:

#### كتب باللغة الاجنبية:

1-A.De Servigny & Ivan Zelenko, Le Risque de Crédit, Chirat , 4eme édition France 2010.

2-F. cordel, Gestion des Risque et contrôle interne ,Magnard-Vuibert Paris 2013 .

3-S. De Coussergue & G bourdeaux, Gestion de La Banque, Chirat , 6 eme édition , France, 2013.

الملاحق

# الملحق رقم 01

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وبنوك

تحية طيبة وبعد....

يمثل هذا الاستبيان جزءا من الدراسة التي سنقوم بها لإعداد مذكرة لنيل شهادة الماستر لسنة 2017 تحت عنوان "اثر سياسة الإقراض على القروض المصرفية المتعثرة" حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل آراء موظفي بنك BNA ، CPA ، BEA لمعرفة دور سياسة الإقراض في التقليل من القروض المصرفية المتعثرة ، ونظرا لخبرتكم العلمية والعملية في هذا المجال فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدتنا في تحقيق أهداف هذا البحث وتزويدنا بالمعلومات اللازمة لإعداده شاكرين لكم تعاونكم معنا.

5C's: تعتبر من نماذج معايير منح الائتمان تضم دراسة شخصية العميل وقدرته على السداد، رأس المال، الضمانات، والظروف المحيطة بالعميل.

5P's: تعتبر من نماذج معايير منح الائتمان تضم أهلية العميل والغرض من الائتمان، قدرته على السداد، مدى قابلية الضمانات للتحويل إلى سيولة والنظرة المستقبلية للمشروع.

PRISM: تعتبر من نماذج معايير منح الائتمان تضم التصور حول المخاطر من جراء منح القرض، القدرة على السداد، الغاية من الائتمان، الضمانات وتحليل الفعل الإداري للعميل.

وفي الأخير فإن إجاباتكم ستكون محل تقديرنا، مع التأكيد أنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

الطالبة: ايبو سمية

تحت إشراف الأستاذ: سايح عبد الله

الجزء الأول: معلومات الشخصية والوظيفية

الرجاء وضع علامة (X) أمام الإجابة المناسبة:

3- الوظيفية؟  موظف  مكلف بالدراسات  رئيس مصلحة

4- المؤهل العلمي؟  ثانوي فأقل  دراسات عليا  جامعي

5- الخبرة المهنية؟  اقل من 5 سنوات  من 6 سنوات الى 10 سنوات  من 11 الى 15 سنة  من 16 سنة فما فوق

الجزء الثاني: بيانات حول الموضوع

الرجاء وضع علامة (X) أمام العبارة المناسبة:

المحور الأول: سياسة الإقراض.

الأسئلة	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق بشدة	غير موافق
1- توجد بالبنك دليل لسياسة الإقراض مكتوب لضمان المعالجة الموحدة لكافة الأمور المتعلقة بالإقراض.					
2- يقوم البنك بتمويل أنشطة وقطاعات متنوعة.					
3- يقوم البنك بتحديد حجم الأموال الممكن إقراضها .					
4- يقوم البنك بتنوع مجالات الاستثمار وتوزيع القروض على عدة مناطق جغرافية من اجل التقليل من مخاطرها.					
5- يقوم البنك بتقديم خدمات تمويلية ذات جودة عالية كسرعة حصول العميل على التمويل أو زيادة السقف التمويلي له..					
6- تختلف المستويات الإدارية المسؤولة عن قرار منح القرض حسب حجم ونوعية القروض.					
7- يغلب البنك عند اتخاذ لقرار منح التسهيلات جانب الربح على جانب المخاطرة					
8- يطبق البنك معايير منح الائتمان مثل 5C's و 5P's و PRISM.					
9- يطبق البنك معايير احترازية وقواعد حيطة دولية تقيه من خطر تعثر القروض.					
10- يتبع البنك سياسة وإجراءات البنك المركزي من اجل تجنب الوقوع في فخ القروض المتعثرة					
11- يقوم البنك بتحليل النسب والمؤشرات المالية لتجنب الوقوع في خطر عدم السداد.					

					12- يتوفر البنك على قاعدة بيانات ومعلومات عن كافة العملاء تساعد في اتخاذ قرار تمويلي سليم.
					13- يعتمد البنك في قرار منحه القرض على الضمانات أكثر من اعتماده على دراسة جدوى المشروع.
					14- يحتوي البنك على أنظمة استعلام ونماذج الإنذار المبكر.

### المحور الثاني: أسباب تعثر القروض

الأسئلة	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
1- سوء إدارة العميل للمشروع وعدم كفاءته تعتبر سبب في تعثر القروض.					
2- التغييرات التشريعية والقانونية تعتبر سبب في تعثر القروض .					
3- الإفراط في منح القروض لبعض العملاء اعتمادا على المركز الشخصي والاجتماعي يؤدي إلى تعثرها.					
4- استعمال القرض في غير الغرض المخصص له يسبب تعثره (تلاعب العميل).					
5- التوسع في المشروع خلافا لما جاء بدراسة الجدوى الاقتصادية دون موافقة مسبقة من البنك يؤدي إلى تعثر القرض.					
6- السماح للمقترض باستخدام حصيلة القرض دفعة واحدة.					
7- يتحقق البنك من صحة المعلومات المقدمة حول العميل و مشروع.					
8- نقص المعلومات الخاصة بالملف الائتماني.					
9- تمويل المشروع بحجم أكبر للمديونية بدلا من رأس مال العميل.					
10- اتخاذ قرار منح القرض بناء على تدخل أطراف أخرى.					
11- الاعتماد في قرار التمويل على الضمانات أكثر من الاعتماد على الجدارة الائتمانية للعميل.					

### المحور الثالث: إجراءات البنك للحد ومعالجة القروض المتعثرة

الأسئلة	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
1- يقوم البنك بمتابعة الظروف الخاصة والاقتصادية بالعميل مثل ارتفاع المواد الأولية، الضرائب و تذبذب السوق...					
2- يقوم البنك بإعادة دراسة جدوى المشروع الذي يرغب به العميل.					
3- يقوم البنك بالدراسات التنبؤية على إمكانية حدوث الخطر.					
4- يقوم البنك بمتابعة الظروف السياسية والطبيعية التي قد تؤثر على نشاط العميل.					
5- يقوم البنك بإجراء دراسات دقيقة للمركز المالي للعميل .					
6- يقوم البنك بمراجعة دورية لحركة حسابات العميل.					
7- يقوم البنك بمتابعة عمليات الإقراض من تاريخ تقديم القرض إلى غاية تاريخ الاستحقاق.					

					8- تلجأ البنوك إلى تحويل الضمانات المرهونة لصالحها الى سيولة في حالة التعثر.
					9- تلجأ البنوك إلى الحد من منح التمويل أو التشديد في شروطه لتقليل حالة التعثر المستقبلي.
					10- يلجأ البنك إلى الإجراءات القانونية فور توقف العميل عن السداد
					11- يقوم البنك بتسوية الدين وإعادة جدولته ما إذا توفرت فيه شروط الاستمرار.
					12- يقوم البنك بتقديم تمويل إضافي للعميل أو يتنازل عن جزء من ديونه المتعثرة .
					13- يقوم البنك بالمساهمة بقيمة المديونية في رأس مال الشركة المتعثرة
					14- يقوم البنك بشراء بعض أصول العميل سدادا لمديونيته مثل شراء العقارات.

- هل لديكم مقترحات لتقليل من نسبة القروض المتعثرة بالبنك؟

.....-

.....-

.....-

.....-

شكرا لتعاونكم

**Statistiques de fiabilité**

Alpha de Cronbach	Alpha de Cronbach basé sur des éléments standardisés	Nombre d'éléments
,689	,687	3

**المحور الأول: سياسة الإقراض****Statistiques descriptives**

	N	Moyenne	Ecart type
س1	49	4,27	,670
س2	49	4,24	,751
س3	49	4,37	,602
س4	49	4,10	,823
س5	49	3,67	,875
س6	49	4,14	,645
س7	49	3,61	1,115
س8	49	3,50	,825
س9	49	4,33	,774
س10	49	4,47	,616
س11	49	4,41	,705
س12	49	4,18	,782
س13	49	3,92	,812
س14	49	3,67	1,197
N valide (liste)	49		

**Statistiques descriptives**

	N	Moyenne	Ecart type
الإقراض سياسة محور متوسط	49	4,0639	,41719
N valide (liste)	49		

**المحور الثاني: أسباب تعثر القروض**



**Statistiques descriptives**

	N	Moyenne	Ecart type
ق1	49	1,78	,771
ق2	49	2,27	,953
ق3	49	2,29	,957
ق4	49	1,71	,791
ق5	49	1,98	,721
ق6	49	2,82	,993
ق7	49	1,92	,759
ق8	49	2,37	1,112
ق9	49	2,43	,791
ق10	49	2,37	,972
ق11	49	2,18	,905
N valide (liste)	49		

**Statistiques descriptives**

	N	Moyenne	Ecart type
أسباب تعثر القروض كلي	49	2,1911	,39550
N valide (liste)	49		

**Statistiques descriptives**

	N	Moyenne	Ecart type
التعثر بسبب العميل	49	1,9745	,49012
N valide (liste)	49		

**Statistiques descriptives**

	N	Moyenne	Ecart type
التعثر بسبب البنك	49	2,3231	,46821
N valide (liste)	49		

المحور الثالث: إجراءات البنك للحد ومعالجة القروض المتعثرة

**Statistiques descriptives**

	N	Moyenne	Ecart type
ج1	49	4,06	,944
ج2	49	4,06	,988
ج3	49	3,98	,946
ج4	49	3,86	,816
ج5	49	4,33	,801
ج6	49	4,29	,612
ج7	49	4,24	,693
ج8	49	4,02	,692
ج9	49	3,92	,786
ج10	49	4,22	,715
ج11	49	4,12	,600
ج12	49	3,24	,925
ج13	49	2,80	,912
ج14	49	3,08	,997
N valide (liste)	49		

**Statistiques descriptives**

	N	Moyenne	Ecart type
البنك إجراءات محور متوسط	49	3,8732	,39266
N valide (liste)	49		

اختبار التوزيع الطبيعي:

**Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon**

		القروض تعثر أسباب جديد
N		49
Paramètres normaux <sup>a,b</sup>	Moyenne	2,1911
	Ecart type	,39550
Différences les plus extrêmes	Absolue	,151
	Positif	,151
	Négatif	-,059
Statistiques de test		,151
Sig. asymptotique (bilatérale)		,007 <sup>c</sup>

- a. La distribution du test est Normale.  
 b. Calculée à partir des données.  
 c. Correction de signification de Lilliefors.

جدول الارتباط:

Corrélations

		أسباب تعثر القروض	سياسة الإقراض	إجراءات البنك
أسباب تعثر القروض	Corrélation de Pearson	1	-,446**	-,233
	Sig. (bilatérale)		,001	,108
	N	49	49	49
سياسة الإقراض	Corrélation de Pearson	-,446**	1	,530**
	Sig. (bilatérale)	,001		,000
	N	49	49	49
إجراءات البنك	Corrélation de Pearson	-,233	,530**	1
	Sig. (bilatérale)	,108	,000	
	N	49	49	49

\*\* La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

اختبار الفروقات

ANOVA

أسباب تعثر القروض

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergruppes	,060	2	,030	,185	,832
Intragruppes	7,448	46	,162		
Total	7,508	48			

Test d'homogénéité des variances

أسباب تعثر القروض

Statistique de Levene	ddl1	ddl2	Sig.
,274	2	46	,761

ANOVA

أسباب تعثر القروض

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergruppes	,146	2	,073	,457	,636
Intragruppes	7,362	46	,160		
Total	7,508	48			

Test d'homogénéité des variances

أسباب تعثر القروض

Statistique de Levene	ddl1	ddl2	Sig.
1,297	2	46	,283

ANOVA

أسباب تعثر القروض

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	,188	3	,063	,384	,765
Intragroupes	7,321	45	,163		
Total	7,508	48			

Test d'homogénéité des variances

أسباب تعثر القروض

Statistique de Levene	ddl1	ddl2	Sig.
,984	3	45	,409

الفهرس:

الصفحة	الموضوع
I.	الإهداء
II.	شكر وتقدير
III.	الملخص
IV.	قائمة المحتويات
V.	قائمة الجداول
VI.	قائمة الأشكال
VII.	قائمة الاختصارات والرموز
VIII.	قائمة الملاحق
أ - د	مقدمة
39-6	<b>الفصل الأول : الإطار النظري لسياسة الإقراض والقروض المتعثرة.</b>
7	المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول سياسة الإقراض وتعثر القروض.
7	المطلب الأول : مفاهيم عامة حول سياسة الإقراض
7	الفرع الأول : ماهية الائتمان المصرفي(مفهومه - أنواعه - أهميته).
9	الفرع الثاني: مفهوم السياسة الاقراضية أسسها وأهدافها.
11	الفرع الثالث: مكونات سياسة الإقراض
14	الفرع الرابع: شروط ومعايير منح الائتمان البنكي.
17	المطلب الثاني: ماهية القروض البنكية المتعثرة.
17	الفرع الأول: مفهوم التعثر المالي ومراحله.
19	الفرع الثاني: أسباب تعثر القروض البنكية وسبل علاجها.
24	الفرع الثالث : المؤشرات الدالة على تعثر القروض .

25	الفرع الرابع: طرق التنبؤ بالفشل.
27	المطلب الثالث: دور سياسة الإقراض في التقليل من مخاطر القروض المتعثرة.
27	الفرع الأول: مخاطر الائتمان البنكي وإدارتها.
30	الفرع الثاني: التحليل المالي.
33	الفرع الثالث: الأثر المتبادل بين القروض المتعثرة وسياسة الإقراض.
34	المبحث الثاني : الدراسات السابقة لمتغيرات الدراسة.
34	المطلب الأول: الدراسات المحلية.
36	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.
38	المطلب الثالث: الفرق بين الدراسات.
70-40	<b>الفصل الثاني: الدراسة الميدانية الإقراض والقروض المتعثرة.</b>
42	المبحث الأول : لمحة عامة حول المؤسسة ومنهجية الدراسة.
42	المطلب الأول: تقديم عام حول المؤسسة.
42	الفرع الأول: تقديم بنك الجزائر الخارجي .
43	الفرع الثاني: تقديم البنك الوطني الجزائري.
45	الفرع الثالث: تقديم القرض الشعبي الجزائري.
47	المطلب الثاني: منهجية الدراسة.
47	الفرع الأول : المنهج المستخدم.
47	الفرع الثاني : مجتمع وعينة الدراسة.
47	الفرع الثالث: أداة الدراسة.
49	الفرع الرابع: توزيع العينة حسب المتغيرات الوظيفية.
51	الفرع الخامس: الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة.
52	المبحث الثاني: معالجة البيانات مناقشة النتائج واختبار الفرضيات.
52	المطلب الأول: وصف عينة الدراسة.
54	المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج.
54	الفرع الأول: إثبات صحة الفرضية الأولى.
59	الفرع الثاني: إثبات صحة الفرضية الثانية.

63	الفرع الثالث: إثبات صحة الفرضية الثالثة
67	الفرع رابع: اختبار صحة الفرضية الرابعة
68	الفرع الخامس: إثبات صحة الفرضية الخامسة
72	الخاتمة
75	قائمة المصادر والمراجع
	الملاحق
	الفهرس